عقيدة الخوارج في مرتكب الكبيرة

الدكتور/ سليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة ــ كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾

[آل عمران:آية ١٠٢]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ [النساء آية: ١]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ۝٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: آية ٧٠-٧١] .

أما بعد :

فإن أصدق الحديث كتاب الله . وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

وبعـــد ، فـــإن أبرز ما يميز فرقة الخوارج عن غيرها من الفرق عقيدتهم في مرتكب الكبيرة من حيث تكفيره، والحكم بخلوده في نار جهنم مع الكافرين .

وهـــي ما تعرف بمسألة الأسماء والأحكام، ومسألة الفاسق المِلّي ، والتي تعد أول مسألة فرقت بين الأمة[1] .

---

(١) انظر مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ١٣٠/٢٢.

ولما كانت هذه المسألة لها علاقة وثيقة بمواقف الخوارج ومنهجهم .

ولما لها من أثر بالغ في تحديد موقف المسلم من عصاة أهل القبلة، سواء في تحديد الألقاب والأوصاف الشرعية التي تطلق عليهم، أو في بيان حكمهم في الدار الآخرة .

لذلك ولغيره رأيت بحث هذا الموضوع، بجمع أطرافه، وذكر دلائله ومآخذه .

وقد حرصت على توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية، وتقريبها، وحسن عرضها ، متوخياً أثناء ذلك المنهج العلمي المتبع في كتابة البحوث .

وقد جعلته في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة على النحو الآتي:

- **المقدمة .**
- **التمهيد في عقيدة الخوارج في الإيمان .**
- **الفصل الأول : اسم مرتكب الكبيرة عند الخوارج .**

وفيه مبحثان

المبحث الأول : تحقيق قول الخوارج في مرتكب الكبيرة .

المبحث الثاني : الرد على الخوارج في استدلالهم على كفر مرتكب الكبيرة .

- **الفصل الثاني : حكم مرتكب الكبيرة يوم القيامة عند الخوارج وأدلتهم على ذلك .**

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : حكم مرتكب الكبيرة يوم القيامة عند الخوارج .

المبحث الثاني : الرد على استدلالهم لحبوط جميع الحسنات والطاعات بالكبائر .

المبحث الثالث : الرد على استدلالهم لوجوب تعذيب مرتكب الكبيرة وعدم العفو عنه .

المبحث الرابع : الرد على استدلالهم لقولهم بخلود أهل الكبائر في النار .

- **الفصل الثالث : عقيدة الخوارج في الشفاعة .**

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث .

التمهيد : في حقيقة الشفاعة عند أهل السنة والخوارج.

المبحث الأول : موقف الخوارج من الشفاعة لأهل الكبائر .

المبحث الثاني : أدلة الخوارج على نفي الشفاعة لأهل الكبائر والرد عليها .

المبحث الثالث : موقف الخوارج من أحاديث الشفاعة لأهل الكبائر .

- **الخاتمة .**

هذا وأسأل الله تعالى التوفيق والتسديد، والهداية لما يحبه ويرضاه ، وأن يرزقنا الإخلاص فيما نأتي ونذر، إنه على كل شيء قدير . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

* * *

التمهيد :عقيدة الخوارج في الإيمان :

الإيمـــان عـــند الخوارج مركب من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة وهو أداء الواجبات واجتناب المحرمات ، وإذا ذهب وزال بعض الإيمان زال سائره[1] .

وقـــد صرح بذلك متأخروهم من الإباضية ، ففي مختصر تاريخ الإباضية ، " الإباضية يقولون الإيمان قول وتصديق وعمل" [2] .

ويقول علي يحيى معمر الإباضي : " الإيمان يكون من ثلاثة أركان لابد منها وهي: الاعتقاد والإقرار والعمل " [3] .

والشيء الذي يظهر مخالفة الخوارج في هذه المسألة زعمهم أن الإيمان شيء واحد إذا ذهب بعضه ذهب كله .

فالإيمـــان عندهم لا ينقص ، بل يزول ، فمن أخل بشيء من الواجبات مثلا انهدم إيمانه كله .

وفي هذا يقول عبد الله بن حميد السالمي الإباضي :

إيمانـــنا التصـــديق والإســـلام ... إذ عانـــنا لمـــا دعـــا الأحكام

ولهمـــا في الشرع معنى ملتزم ... تصـــديق قـــول عملاً إذا لزم

ومـــن يكـــن مضـــيعا لواحد ... مـــنهما اســـتحق هلكة المعاند

في وجهه الشرعي ليس ينقص ... لكـــن يزيد هكذا قد خصصوا

لأنـــه إن هـــدم البعض انهدم ... جمـــيعه وذا هو القول الأتم[4]

---

(١)انظر مجموع الفتاوى ٥١١/٧ ،٥١٨ ، ٥٥٠ ، ٢٢٣ ، ٢٤٠ ،٢٧٠/١٨ ، ٤٨/١٣ / ٦٨/٣٥ ، النبوات ٢٢٦

(٢) مختصر تاريخ الإباضية ص ٦٥ .

(٣)الإباضية لعلي يحيى معمر ص ٤٩ ، وانظر مشارق أنوار العقول ٢٠١/٢ .

(٤) مشارق أنوار العقول ١٩٦/٢ ، ٢٠٤ .

ومما قاله في شرح هذه الأبيات :

" الإيمان الشرعي لا ينقص لكن يزيد لأنه عندنا هو نفس فعل الواجبات ، فهي تزيد على المكلف ولا تنقص ، بمعنى أنها إذا وجبت لا يصح تنقيص شيء مـــنها ..." ثم قـــال : " إنَّ هدم بعض الإيمان الذي هو مطلق الواجبات هدم لجميعه ، لأنه يخرج من الإيمان إلى الكفر إما شركاً وإما نفاقاً ... "[1] .

فنقص الإيمان الذي هو الإخلال بشيء من الواجبات ينقض الإيمان عندهم ، وأما زيادة الإيمان فإنما يثبتون منها ما كان بمعنى زيادة المؤمن به فإذا قامت على الشخص - حجة شيء من العلميات وجب عليه الإتيان وزاد عليه إيمانه حيث زاد علـــيه واجـــب عملي ، فإن زاد عملي آخر زاد الإيمان أيضاً وهكذا[2] . فالإيمان في ذاته غير متفاوت وإنما التفاوت بالنظر إلى الأشخاص والعوارض .

وبهذا تظهر علاقة قول الخوارج في الإيمان بمذهبهم في مرتكب الكبيرة، فهم لما جعلوا الإيمان شيئاً واحداً إذا زال بعضه زال كله . جعلوا من فرَّط بشيء من الطاعات التي أوجبها الله تعالى كافراً لأن الطاعات من الإيمان فإذا ذهب بعضها ذهب بعض الإيمـــان وإذا ذهب بعضه ذهب سائره لأنه لا يتجزأ [3] .

* * *

(١) مشارق أنوار العقول ٢/٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٢) انظر المرجع السابق ٢ /٢٠٥ .

(٣) انظر الإيمان الأوسط لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى ٧/٥١٠ ، والفرقان بين الحق والباطل لشيخ الإسلام ضمن مجموع الفتاوى ١٣/٤٨ .

الفصل الأول :اسم مرتكب الكبيرة عند الخوارج :

المبحث الأول : تحقيق قول الخوارج في كفر مرتكب الكبيرة :

اختلف العلماء رحمهم الله في ذكر حد الكبيرة وضابطها على أقوال كثيرة ، ولعل أرجحها القول بأنها " ما ترتب عليها حد في الدنيا ، أو توعد عليها بالنار ، أو اللعنة ، أو الغضب "[1] .

وقـــد اتفق الخوارج على أن مرتكب الكبيرة كافر ، إلاّ ما ذكر عن بعض الصفرية وبعض البيهسية من أن مرتكب الكبيرة التي لها حد لا يكفر حتى يرفع أمره إلى الوالي فيحده ثم يكفر[2] .

وإلا ما نقل عن النجدات من عذر موافقيهم [3].

ولأجل هذا الخلاف اليسير أطلق كثير من العلماء القول بأن الخوارج يرون كفر مرتكب الكبيرة - يعني المصر غير التائب - كما ذكر ذلك الشهرستاني[4] والبغدادي[5] والرازي[6] وابن حزم[7] .

---

(١) انظر الأقوال في حد الكبيرة في مجموع الفتاوى ١١/٦٥٠ - ٦٥٧ ، شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٢٥ - ٥٢٩ ، الزواجر عن اقتراف الكبائر ١/٧ - ١١ . .

(٢) انظر مقالات الإسلاميين ١/١٩٧ ، الفرق بين الفرق ص ٩١ ، ولعل هذا القول هو نفس ما نقل عن بعض الصفرية من أنهم يسمون مرتكب الكبيرة التي لا حد لها باسم ذنبه مثل زان و سارق ولا يسمونه مشركا ولا كافراً، وانظر الفرق بين الفرق ص ٩١ والتبصير ص ٥٣ .

(٣) انظر مقالات الإسلاميين ١/١٧٥ ، الفرق بين الفرق ص ٨٩ .

(٤) الملل والنحل ١/١١٥ .

(٥) أصول الدين ص ٢٤٩ .

(٦) اعتقاد فرق المسلمين والمشركين ص ٥١ .

(٧) الفصل ١/٣٧٠ .

وبعضهم يقيد ذلك بذكر ما انفرد به النجدات في هذه المسألة كالأشعري والبغداي في الفرق بين الفرق والإسفراييني في التبصير .

قال الأشعري : وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر ، إلاّ النجدات فإنها لا تقول بذلك[١] ... وبين البغدادي ما انفردت به النجدات في هذه المسألة ألا وهو عدم تكفير أهل الكبائر من موافقيهم كفر دين بل يجعلونهم كفار نعمة[٢] .

وقال الإسفراييني : إنهم يزعمون أن كل من أذنب ذنباً من أمة محمد ﷺ فهو كافر ، ويكون في النار خالداً مخلداً ، إلاّ النجدات منهم فإنهم قالوا بأن الفاسق كافر على معنى أنه كافر نعمة ربه، فيكون إطلاق هذه التسمية عند هؤلاء منهم على معنى الكفران لا على معنى الكفر"[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الخوارج بعد قولهم بتكفير مرتكب الكبيرة اختلفوا في نوع كفره هل هو كفر شرك مخرج من الملة وصاحبه يعامل معاملة الكفار الأصليين كاليهود والنصارى ؟

أم أنه كفر نعمة يخرج صاحبه من الإيمان ولا يدخله في الشرك ويكون له معاملة تختلف عن معاملة الكفار المشركين ؟

وقد قال بالأول أعني القول بأنه كفر شرك عامة الخوارج، وفي هذا يقول أبو الحسن الأشعري: " ومن قول الصفرية وأكثر الخوارج أن كل ذنب مغلظ كفر ، وكل كفر شرك ، وكل شرك عبادة للشيطان "[٤] .

---

(١) مقالات الإسلاميين ١/١٦٨ .

(٢) انظر الفرق بين الفرق ص ٧٣ .

(٣) التبصير في الدين ص ٤٥ .

(٤) مقالات الإسلاميين ١/١٩٧ ، وانظر الملل والنحل ١/١٢٢ ، ١٢٤ .

وقـــال بالقـــول الثاني وهو أن مرتكب الكبيرة كافر كفر نعمة الإباضية[1] والـــنجدات في بعض أقوالهم أو في حق من ارتكبها من أتباعهم كما سبق ، فالإباضـــية يطلقون على الموحد العاصي كلمة كافر ، ويعنون بها كافر النعمة ويجرون عليه أحكام الموحدين ... فالكفر عندهم كفر نعمة ونفاق وهو هذا ، وكفر شرك وجحود وهو الذي يخرج الإنسان من الملة الإسلامية [2].

وقد رد الإباضية على إخوانهم الخوارج القائلين بكفر مرتكب الكبيرة كفر شـــرك مخـــرج مـــن الملة ، وأجابوا عن كل دليل استدلوا به بأنه مخصوص أو مصروف عن ظاهره ، ولا حاجة لذكر تلك الأدلة والجواب عنها هنا[3] .

وإنمـــا الـــذي يهمنا أكثر ذكر أبرز ما استدل به الخوارج عموماً على كفر مرتكب الكبيرة فمن تلك الأدلة مايلي :

١- قوله تعالى : ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [سورة المائدة: آية ٤٤] . فكل من لم يحكم بما أنزل الله فإنه كافر[4] ، لأن الحكم بغير ما أنزل الله كبيرة وكل كبيرة كفر[5] .

٢- قوله تعالى : ﴿ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ [سورة سبأ: آية ١٧].

قالوا إنه " يدل على أن كل من يجازى فهو كافر ، وصاحب الكبيرة ممن يجزى لقوله: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾ [سورة النساء : آية ٩٣] فيكون كافرا"[6] .

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين ١/١٨٩ ، الفرق بين الفرق ص ١٠٣ ، الملل والنحل ١/١٣٥ .

(٢) مختصر تاريخ الإباضية ص ٦٦ وانظر الموجز لأبي عمار الإباضي ٢/٩٤ - ٩٥ ، الإباضية دراسة مركزة لعلي يحيى معمر ص ٥١ ، ٦١ ، ومشارق أنوار العقول ٢/٣١٢ - ٣١٥ .

(٣) انظر تلك الأدلة ورد الإباضية عليها في مشارق أنوار العقول ٢/٣٠٥ - ٣٠٨ .

(٤) انظر مشارق أنوار العقول ٢/٣٠٨ .

(٥)انظر التمهيد لابن عبد البر ١٧/١٦ ، شرح الأصول الخمسة ص ٤٢ .

(٦) مشارق أنوار العقول ٢/٣٠٨ .

٣- قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة آل عمران: آية ٩٧]، قالوا : فجعل ترك الحج كفراً[١] .

٤- قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٠٦] .

قالوا : والفاسق ممن وجهه مسود بالمعصية فيكون كافراً[٢] .

ويشبه ذلك استدلالاتهم بقوله تعالى: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ...﴾ إلى قوله ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ [من سورة الزمر :آية ٧١ - ٧٣] قالوا : ... يعلم منه أن الإنسان إمّا متق يساق إلى الجنة أو كافر يساق إلى النار وصاحب الكبيرة غير متق ولا يوجد قسم ثالث، فوجب أن يكون من الذين كفروا[٣] .

ومن استدلالاتهم قوله تعالى :﴿ خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ﴾ [سورة التغابن:آية ٢] قالوا إن مرتكب الكبيرة ليس مؤمناً فيكون كافراً [٤].

٥- قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [سورة النحل: آية ٢٧] . قالوا وتقريره : " أن الفاسق يدخل النار للآيات العامة الموعدة ، وكل من يدخل النار فهو مخزي للآية الأولى وكل مخزي كافر للآية الثانية"[٥] .

---

(١) انظر الموجز لأبي عمار الإباضي ٢/١٠٤ ، مشارق أنوار العقول ٢/٣١٩ .

(٢) انظر الموجز ٢/١٠٣ ، مشارق أنوار العقول ٢/٣٠٩ .

(٣) انظر الموجز ٢/١٠٣ ، مشارق أنوار العقول ٢/٣١٠-٣١١ .

(٤) انظر الموجز ٢/١٠٣ .

(٥) انظر مشارق أنوار العقول ٢/٣١٠ .

٦- كمـــا استدلوا بالأحاديث التي فيها تكفير مرتكبي بعض الكبائر كقوله صلى الله عليه وسلم: " العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر "[١] وقوله صلى الله عليه وسلم " لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض "[٢] ، ونحو ذلك من الأحاديث[٣] .

المبحث الثاني: الرد على الخوارج في استدلالاتهم على كفر مرتكب الكبيرة:

قبل الشروع في الرد على استدلالات الخوارج على كفر مرتكب الكبيرة ، لابد من الإشارة إلى خطورة رمي المسلم بالكفر أو حتى بالفسق دون دليل ولا بـــرهان ، وقـــد جاء في حديث أبي ذر ﷺ أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يرمي رجل رجلاً بالفسوق ، ولا يرميه بالكفر ، إلا ارتدت عليه، إن لم يكن صاحبه كذلك "[٤] .

وفي حـــديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وســـلم: " أيما امرئ قال لأخيه : يا كـــافر فقد باء بها أحدهما ، إن كان كما قال ، وإلا رجعت عليه "[٥] .

وروى البخاري عن ثابت بن الضحاك عن النبي ﷺ قال : " من حلف بملة غير الإسلام كاذباً فهو كما قال . ومن قتل نفسه بشيء عُذب به في نار جهنم ، ولعن المؤمن كقتله ، ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله "[٦] .

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده ٣٤٦/٥ ، والترمذي في أبواب الإيمان باب ما جاء في حرمة الصلاة رقم ٢٦٢١ والحاكم وصححه ووافقه الذهبي ١/ ٦ - ٧ .

(٢) رواه البخاري في كتاب العلم باب الإنصات للعلماء ، ومسلم في كتاب الإيمان رقم ١١٨ .

(٣) انظر الموجز لأبي عمار الإباضي ١٠٤/٢ - ١٠٥ ، مشارق أنوار العقول ٣١١/٢ .

(٤) رواه البخاري في كتاب الأدب ، باب ما ينهى عن السباب واللعن برقم ٦٠٤٥ ، ورواه بنحوه مسلم في كتاب الإيمان برقم ١١٢ . .

(٥) رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم ١١١ .

(٦)رواه البخاري في كتاب الأدب ، باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال برقم ٦١٠٥ .

فـــلا يجوز الإقدام على تكفير المسلم وإخراجه من الدين بلا حجة ولا دليل لأن الـــتكفير حكـــم شرعي ، والكافر من كفره الله ورسوله ، فالتكفير ليس بالتشهي ولا بالهوى ، كما أنه ليس بالغيرة والحماسة الجاهلة ، بل هو مضبوط بضوابط شرعية ، مأخوذة من الكتاب والسنة ، فليست كل كبيرة كفراً ، وليس كل ما كان كفراً يكفر من قام به ، ففرق بين القول والقائل والفعل والفاعل ، والوصـــف والشخص ، فقد يقول الشخص قولاً كفرياً أو يفعل فعلاً كفريّاً ، ولا يكفر ، لأنه لم تتوفر فيه شروط التكفير ، أو وجد فيه مانع من موانعه .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

" فتكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم ، بحيث يحكم عليه بأنه من الكفار - لا يجوز الإقدام عليه ، إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة الرسالية التي يتبين بها أنهم مخالفون للرسل ، وإن كانت هذه المقالة لا ريب أنها كفر .

وهـــذا الكـــلام في تكفـــير جميع المعينين ، فليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين ، وإن أخطأ وغلط ، حتى تقام عليه الحجة ، وتبين المحجة .

ومـــن ثبت إيمانه بيقين لم يزل عنه ذلك بالشك ، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة ، وإزالة الشبهة "[1] .

والمقصـــود أن الشخص المعين لا يكفر إلا إذا وجدت فيه شروط التكفير ، وانـــتفت مـــوانعه من الجهل والإكراه ، والخطأ والتأويل كما دلت على ذلك الدلائل الكثيرة من الكتاب والسنة .

وقـــد كان من منهج السلف الصالح الاحتياط في هذا الباب ، والتثبت فيه يقـــول شارح الطحاوية " فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضاً ، ومن ممادح أهل العلم ، أنهم يخطئون ولا يكفرون "[2] .

---

(١) الكيلانية ضمن مجموع الفتاوى ١٢/٥٠٠ - ٥٠١ ، وانظر مجموع الفتاوى ١٠/٣٧٢ .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص ٤٣٩ .

فالجواب عن هذه الآية من وجهين :

الـــوجه الأول : أن الكفر في الآية محمول على من جحد وجوب الحج . ورجحه القاضي أبو يعلى[1] ، وهو الذي ذكره ابن كثير عن ابن عباس رضي الله عـــنهما وغيره حيث قال: " قال ابن عباس ومجاهد وغير واحد : أي ومن جحد فريضة الحج فقد كفر والله غني عنه "[2] .

الـــوجه الثاني : أن الحج من أركان الإسلام المخصوصة التي من تركها فقد كفر كما نقل ذلك عن بعض السلف[3] ، وقد جاء عن عمر بن الخطاب ﷺ قوله : من أطاق الحج فلم يحج ، فسواء عليه مات يهودياً أو نصرانياً "[4] .

وعلى كل من الوجهين فالآية ليس فيها دليل على كفر مرتكب الكبيرة .

٤- وأما استدلالهم بقوله تعالى :﴿ **هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ** ﴾ [سورة التغابن: آية ٢] .

فالجواب من وجهين :

إما أن يقال إن الآية ليست حاصرة بل يوجد قسم ثالث .

أو يقـــال إنّ مـــرتكب الكبيرة داخل في لفظ المؤمن لأن لفظ المؤمن شامل لكامل الإيمان وناقصه ، وفي هذا يقول القاضي أبو يعلى :

" .... إنّ الآية تدل على أن بعضاً من خلقه كافر وبعضه مؤمن ، وهذا لا يمنع أن يكون هناك ثالث كما قال تعالى:﴿ **وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ** ﴾ [سورة النور: آية ٤٥] ولم يمنع ذلك أن يكون فيهم من يمشي على أكثر من

---

(١) المرجع السابق ص ٣٤٠ .

(٢) تفسير ابن كثير ٦٠٦/٢ .

(٣) انظر جامع العلوم والحكم ٩٠/١ .

(٤) عزاه ابن كثير للحافظ أبي بكر الإسماعيلي وصحح إسناده انظر تفسير ابن كثير ٦/٢ .

ذلك .... وعلى أنا نقول بظاهرها وإن الخلق مؤمن وكافر وعندنا هذا مؤمن في الحقيقة لكنه ناقص الإيمان ، ونقصانه لا يسلبه الاسم . "[1] .

وكذلك استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ **يوم تبيض وجوه وتسود وجوه** ﴾ وقوله : ﴿ **وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا** ﴾ ... ﴿ **وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا ...** ﴾ ونحو ذلك من الآيات .

فيقال فيها إنّ الآيات ذكرت المؤمنين الناجين من النار وذكرت الكفار المستكبرين الخالدين في النار ، ولم تذكر القسم الثالث وهم أهل الكبائر من المؤمنين وهو ما يسمى عند بعض العلماء بذي الشائبتين[2] ، فمثل هذه الآيات سكتت عن بيان حاله ليكون أبلغ في الردع والزجر ولا يصح أن يحكم عليه بالكفر أو يجعل مصيره مصير الكافرين لمجرد عدم القطع بمغفرة ذنبه ، وعدم نيله بشارات المتقين والمقربين والذين ابيضت وجوههم وفي رحمة الله هم فيها خالدون[3] .

٥- وأما استدلالهم بقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٩٢] مع قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْخِزْيَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [سورة النحل: آية ٢٧] .

فالمراد بالخزي الذي للكافرين الخزي الكامل[4] المشتمل على الخلود في النار ، أما من دخل النار من مرتكبي الكبائر من أهل التوحيد فلا ينالهم ذلك الخزي الكامل وإنما بقدر ذنوبهم ، فليس في الآية دليل على كفر مرتكب الكبيرة .

---

(١) مسائل الإيمان ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٢) انظر طريق الهجرتين ص ١٩٢ .

(٣) انظر مسائل الإيمان ص ٣٤٤ والمواقف للإيجي ص ٣٩٠ - ٣٩١ .

(٤) انظر المواقف ص ٣٩٠ .

" وعقيدتنا معشر الإباضية أن كل من دخل النار من عصاة الموحدين والمشركين مخلدون فيها إلى غير أمد "[1] .

ويقول :

" إن عقيدة القائلين بخلود أصحاب الكبائر في النار .. هي العقيدة التي نطق بها القرآن ، ودعمتها الأحاديث الصحيحة الصريحة عن النبي ﷺ فهي العقيدة التي يجب على المسلم أن يعتصم بحبلها وأن يلقى الله عليها"[2].

ويقول أحد الإباضية : " إن الكبائر كلها كفر والعقاب عليها واجب"[3].

ويقول علي يحيى معمر الإباضي: " ولا يمكن لمرتكب الكبيرة في حال معصيته وإصراره عليها أن يدخل الجنة إذا لم يتب " [4] .

وذكر الأشعري أن الخوارج يقولون :

" إن أهل الكبائر الذين يموتون على كبائرهم ، في النار خالدين فيها مخلدين ويقولون: إن مرتكبي الكبائر ممن ينتحل الإسلام يعذبون عذاب الكافرين "[5] .

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن من أصول الخوارج " إنفاذ الوعيد في الآخرة ، وأن الله لا يقبل في أهل الكبائر شفاعة ولا يخرج منهم أحداً من النار "[6] .

وذكر أن الخوارج " يجعلون الكبائر محبطة لجميع الحسنات حتى الإيمان "[7] .

---

(١) الحق الدامغ ص١٩١ .

(٢) الحق الدامغ ص ٢٢٦ .

(٣) قواعد الإسلام للجيطالي ٣٨/١ عن الوعد والوعيد بين أهل السنة والمخالفين للباحث خالد العتيبي .

(٤) الإباضية دراسة مركزة لعلي يحيى معمر ص ٧٦ .

(٥) مقالات الإسلاميين ٢٠٤/١.

(٦) مقدمة التفسير ٢٥٨/١٣ ضمن مجموع الفتاوى .

(٧) الإيمان الأوسط ٤٩٣/٧ ضمن مجموع الفتاوى .

وقال الجويني في الإرشاد :

.. ذهب الخوارج إلى أن من قارف ذنباً واحداً ، و لم يوفق للتوبة حبط عمله ومات مستوجباً للخلود في العذاب الأليم "[1] .

وذكر الإيجي أن الخوارج أوجبوا عقاب صاحب الكبيرة وتخليده في النار [2].

وقـــد استدل الخوارج على قولهم في حكم مرتكب الكبيرة بعدة أدلة يمكن تناول أبرزها والرد عليها من خلال المباحث الآتية :

المبحث الثاني :الرد على استدلالهم لحبوط جميع الحسنات والطاعات بالكبائر:

استدل الخوارج لقولهم بحبوط الحسنات بالكبائر بأدلة أبرزها مايلي:

١- قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ** ﴾ [سورة المائدة: آية ٢٧] .

قالـــوا: ومرتكب الكبيرة ليس بمتق ، فلا يتقبل منه حسنة ما دام مصراً على كبيرته .

٢- قوله تعالى : ﴿ **لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ** ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٦٤].

فهذه الآية وما شابهها دليل على إحباط العمل بالكبائر[3] .

ويـــرد على استدلالهم بالآية الأولى بأن يقال: ليس المراد بقوله تعالى: ﴿**إنما يتقبل الله من المتقين**﴾ أن الله لا يقبل إلاّ أعمال المعصومين من الكبائر.

وإنمـــا المـــراد أن الله يتقبل ممن اتقاه في العمل ذاته ، فلا يقبل إلاّ ما كان خالصاً لوجهه وموافقاً لشرعه .

---

(١) الإرشاد للجويني ص ٣٨٥ .

(٢) انظر المواقف ص ٣٧٦ .

(٣) انظر مشارق أنوار العقول ٣٨٢/٢-٣٨٣ ، منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية ٨٥/٥ .

ثم إن تقوى المؤمنين لربهم متفاوتة ، فليست على درجة واحدة ، وصاحب الكبيرة عنده أصل التقوى وإن كان مقصراً في تحقيق كمالها الواجب .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى على هذه الآية :

" قوله ﴿ **إنما يتقبل الله من المتقين** ﴾ أي ممن اتقاه في ذلك العمل، ليس المراد به الخلو من الذنوب ، ولا مجرد الخلو من الشرك ، بل من اتقاه في عمل قبله منه وإن كانت له ذنوب أخرى ، بدليل قوله : ﴿ **وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ** ﴾ [سورة هود: آيه١١٤] .

فلو كانت الحسنة لا تقبل من صاحب السيئة لم تمحها .

وقد ثبت بالكتاب والسنة المتواترة الموازنة بين الحسنات والسيئات فلو كانت الكبيرة تحبط الحسنات لم تبق حسنة توزن معها "(١).

وأما استدلالهم بقول الله تعالى : ﴿ **لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى** ﴾ .

فليس فيه دليل على حبوط جميع الحسنات بالكبيرة ، غاية ما تدل عليه هذه الآيــة أن المــن والأذى يبطل ثواب الصدقة ، ولاشك أن بعض المعاصي تحبط بعض الأعمال الصالحة ولكن ليس هناك ما يحبط جميع الحسنات إلاّ الردة عن الإسلام والكفر بعد الإيمان .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض ذكره لمذهب أهل الحديث والسنة : " فكذلك لا يزيل الإيمان كله إلاّ الكفر المحض الذي لا يبقى مع صاحبه شيء من الإيمان . قالوا : وهذا هو الذي يحبط جميع الأعمال وأما ما دون ذلك فقد يحــبط بعض العمل ، كما في آية المن والأذى فإنّ ذلك يبطل تلك الصدقة ، لايبطل سائر أعماله "(٢).

---

(١) منهاج السنة ٢٩٦/٥ .

(٢) منهاج السنة ٢٩٨/٥ .

ويقول في موطن آخر :

" فـــإنّ الله قـــد بين بنصوص معروفة أن الحسنات يذهبن السيئات وأن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ، وأنه يجيب دعوة الداعي إذا دعاه ، وأن مصائب الدنيا تكفر الذنوب وأنه يقبل شفاعة النبي ﷺ في أهـــل الكبائر ، وأنه لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ، كما بين أن الصدقة يبطلها المن والأذى وأن الربا يبطل العمل ، وأنه إنما يتقبل الله من المتقين ، أي في ذلك العمل ونحو ذلك.

فجعـــل للسيئات ما يوجب رفع عقابها ، كما جعل للحسنات ما قد يبطل ثـــوابها ، لكـــن ليس شيء يبطل جميع السيئات إلاّ التوبة ، كما أنه ليس شيء يبطل جميع الحسنات إلاّ الردة "[1] .

فمرتكب الكبيرة يجتمع فيه طاعة ومعصية وحسنة وسيئة كما قال تعـــالى :

﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَـٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [سورة هود: آية ١١٤]

" فـــدل ذلك على أنه في حال إساءته يفعل حسنات تمحو إساءاته وإلا لو كانت السيئات قد زالت قبل التوبة ونحوها لم تكن الحسنات قد أذهبتها"[2] .

وممـــا يدل على هذا الأصل حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : أتـــدرون ما المفلس ؟ قالوا المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع ، فقال : إن المفلـــس مـــن أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا ، وأكل مال هذا ، وسفك دم هذا ، وضرب هذا ، فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته ، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم ، فطرحت عليه ثم طرح في النار "[3] .

---

(١) الكيلانية ٤٨٣/١٢ ضمن مجموع الفتاوى .

(٢) منهاج السنة ٣٩٨/٣ .

(٣) رواه مسلم في كتاب البر و الصلة برقم ٢٥٨١ .

فثبت أن الظالم له حسنات بعد ظلمه وارتكابه الكبيرة وأنها باقية لم تحبطها مظالمه ، وأنه يلقى الله بها ، فيستوفي المظلوم منها حقه[1] .

ثم يقول أخيراً: إن القول بأن كبيرة واحدة تحبط جميع الأعمال الصالحة التي قام بها العبد حتى إيمانه، هذا من الظلم والسفه الذي يتتره الله سبحانه وتعالى عنه ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [سورة النساء: آية ٤٠]، وقال تعالى : ﴿ ولايظلم ربك أحداً ﴾ فالله عزَّ وجلَّ عدل حكيم جواد كريم ، لا يبطل حسنات عبده وأعماله الصالحة بمجرد المعاصي أو كبائر لا تخرج من الملة[2] .

المبحث الثالث :الرد على استدلالهم لوجـوب تعذيب مرتكب الكبيرة وعدم العفو عنه:

استدل الخوارج لقولهم بوجوب تعذيب مرتكب الكبيرة وإنفاذ وعيده وأنه لا يمكن أن يعفو الله عنه ولا أن يرحمه بأدلة أبرزها مايلي :

١- قوله تعالى : ﴿ لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ۝٢٨ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [سورة ق: آية ٢٨ -٢٩] .

٢- قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴾ [سورة الرعد: آية ٣١] .

قالـوا فيجب إنفاذ وعيده ، فلو عفا عن صاحب الكبيرة المتوعد لكان في ذلك إخلاف وعيده وتكذيب أخباره[3] .

ورأوا أن القول بجواز إخلاف وعيده لأهل الكبائر يغري بمعصية الله[4].

---

(١) انظر مجموع الفتاوي ٣٩٧/٣ .

(٢)انظر الإيمان الأوسط لشيخ الإسلام ابن تيمية ٤٨٢/٧-٤٩٥ ، شرح المقاصد ١٤٢/٥-١٤٧ ، الأربعين للرازي ٢٣٩/٢-٢٤٠ الوعد والوعيد بين أهل السنة ومخالفيهم ص ٦٠٥-٦٠٦ .

(٣) انظر الموجز لأبي عمار الإباضي ٨٤/٢ - ٨٥ ، المواقف للإيجي ص ٣٧٦ .

(٤) انظر مشارق أنوار العقول ١٤٩/٢ ، الحق الدامغ للخليلي ص ٢٢٦ - ٢٢٧ ، المواقف ص ٣٧٦ .

ذلك .... وعلى أنا نقول بظاهرها وإن الخلق مؤمن وكافر وعندنا هذا مؤمن في الحقيقة لكنه ناقص الإيمان ، ونقصانه لا يسلبه الاسم . "[1] .

وكذلك استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ **يوم تبيض وجوه وتسود وجوه** ﴾ وقوله : ﴿ **وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا** ﴾ ... ﴿ **وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا ...** ﴾ ونحو ذلك من الآيات .

فيقال فيها إنّ الآيات ذكرت المؤمنين الناجين من النار وذكرت الكفار المستكبرين الخالدين في النار ، ولم تذكر القسم الثالث وهم أهل الكبائر من المؤمنين وهو ما يسمى عند بعض العلماء بذي الشائبتين[2] ، فمثل هذه الآيات سكتت عن بيان حاله ليكون أبلغ في الردع والزجر ولا يصح أن يحكم عليه بالكفر أو يجعل مصيره مصير الكافرين لمجرد عدم القطع بمغفرة ذنبه ، وعدم نيله بشارات المتقين والمقربين والذين ابيضت وجوههم وفي رحمة الله هم فيها خالدون[3] .

٥- وأما استدلالهم بقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٩٢] مع قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [سورة النحل: آية ٢٧] .

فالمراد بالخزي الذي للكافرين الخزي الكامل[4] المشتمل على الخلود في النار ، أما من دخل النار من مرتكبي الكبائر من أهل التوحيد فلا ينالهم ذلك الخزي الكامل وإنما بقدر ذنوبهم ، فليس في الآية دليل على كفر مرتكب الكبيرة .

---

(١) مسائل الإيمان ص ٣٢٧ – ٣٢٨ .

(٢) انظر طريق الهجرتين ص ١٩٢ .

(٣) انظر مسائل الإيمان ص ٣٤٤ والمواقف للإيجي ص ٣٩٠ – ٣٩١ .

(٤) انظر المواقف ص ٣٩٠ .

٦- وأمـــا استدلالهم بالأحاديث التي سمت بعض الذنوب كفراً كقوله ﷺ "العهـــد الـــذي بينـــنا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر "، وقوله: "لاترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض " ونحو ذلك .

فالجـــواب عـــنها أن يقال: إنّ الكفر المذكور في الأحاديث قد يكون كفراً أكـــبر مخرجاً من الملة ، وقد يكون كفراً أصغر لا يخرج من الملة . فمن الأول قوله صلى الله عليه وسلم : " من أتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ "[1] ومثله حديث " العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر " على قول بعض العلماء .

ومن الثاني حديث: " لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض " والذي يحدد نوع الكفر النصوص الأخرى وعرضه على قواعد الشرع . ففي هذا الحديث الأخير مثلا علمنا أن مقاتلة المسلم لأخيه المسلم ليست من الكفر الأكبر المخرج من الملة بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾ [سورة الحجرات: آية٩] فجعل الطائفتين المقتتلتين مؤمنتين ، وكذا قوله تعالى في حق القاتل: ﴿ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ ﴾ [سورة البقرة: آية ١٧٨] فجعل ولي المقتول أخاً للقاتل وهي الأخوة الإيمانية ولو كان كافراً كفراً يخرج من الملة لم يجعله أخاً له.

وعلـــى ذلـــك فلا يصح إطلاق الكفر الأكبر على كل كبيرة ورد وصفها بالكفر ، ولا يصح تكفير مرتكبي الكبائر عامة لذلك .

---

(١) رواه أحمد ٤٢٩/٢ ، والحاكم ٧/١ - ٨ وقال صحيح على شرطهما ولم يخرجاه ووافقه الذهبي في تلخيصه .

الفصل الثاني : حكم مرتكب الكبيرة يوم القيامة عند الخوارج وأدلتهم على ذلك : وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : حكم مرتكب الكبيرة يوم القيامة عند الخوارج :

يرى الخوارج أن مرتكب الكبيرة إذا مات مصراً عليها فإنّ مأواه النار خالداً فيها أبداً ، فجميع حسناته وأعماله الصالحة حابطة ، بارتكابه الكبيرة ، ويجب أن يعذب في النار ، وأنه لا تنفعه شفاعة الشافعين ولا تناله رحمة أرحم الراحمين[١] .

يقول عبد الله السالمي الإباضي: " من عصى بكبيرة و لم يتب منها حتى مات عليها فهو مخلد في النار دائماً نشهد بذلك لإخبار الله إيانا به"[٢] .

وقال :

شفاعة الرسول للتقي   من الورى وليس للشقي

ثم شرحه بقوله :

" قوله (شفاعة الرسول للتقي) أي شفاعة نبينا محمد ﷺ مقصورة على التقي من الملكفين ، والتقي : هو من جانب المحرمات وأدى الواجبات، فلا شفاعة لغيره من الاشقياء "[٣] .

ثم قال : قوله (وليس للشقي) أي وليس المذكور من الشفاعة للشقي وهو من مات مصراً على كبيرة "[٤] .

ويقول الخليلي الإباضي :

---

(١) انظر الموجز لأبي عمار الإباضي ٢/٨٤ - ٩١ ، مشارق أنوار العقول ٢/١٣١ - ١٣٧ . الإباضية دراسة مركزة لعلي يحيى معمر ص ٤٩ ، ٥١ .

(٢) مشارق أنوار العقول ٢/١٤٤ .

(٣) المرجع السابق ٢/١٣٢ .

(٤) المرجع السابق ٢/١٣٤ .

" وعقيدتنا معشر الإباضية أن كل من دخل النار من عصاة الموحدين والمشركين مخلدون فيها إلى غير أمد "(١) .

ويقول :

" إن عقيدة القائلين بخلود أصحاب الكبائر في النار .. هي العقيدة التي نطق بها القرآن ، ودعمتها الأحاديث الصحيحة الصريحة عن النبي ﷺ فهي العقيدة التي يجب على المسلم أن يعتصم بحبلها وأن يلقى الله عليها"(٢).

ويقول أحد الإباضية : " إن الكبائر كلها كفر والعقاب عليها واجب"(٣).

ويقول علي يحيى معمر الإباضي: " ولا يمكن لمرتكب الكبيرة في حال معصيته وإصراره عليها أن يدخل الجنة إذا لم يتب " (٤) .

وذكر الأشعري أن الخوارج يقولون :

" إن أهل الكبائر الذين يموتون على كبائرهم ، في النار خالدين فيها مخلدين ويقولون: إن مرتكبي الكبائر ممن ينتحل الإسلام يعذبون عذاب الكافرين "(٥) .

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن من أصول الخوارج " إنفاذ الوعيد في الآخرة ، وأن الله لا يقبل في أهل الكبائر شفاعة ولا يخرج منهم أحداً من النار "(٦) .

وذكر أن الخوارج " يجعلون الكبائر محبطة لجميع الحسنات حتى الإيمان "(٧) .

---

(١) الحق الدامغ ص١٩١ .

(٢) الحق الدامغ ص ٢٢٦ .

(٣) قواعد الإسلام للجيطالي ٣٨/١ عن الوعد والوعيد بين أهل السنة والمخالفين للباحث خالد العتيبي .

(٤) الإباضية دراسة مركزة لعلي يحيى معمر ص ٧٦ .

(٥) مقالات الإسلاميين ٢٠٤/١.

(٦) مقدمة التفسير ٢٥٨/١٣ ضمن مجموع الفتاوى .

(٧) الإيمان الأوسط ٤٩٣/٧ ضمن مجموع الفتاوى .

وقال الجويني في الإرشاد :

.. ذهب الخوارج إلى أن من قارف ذنباً واحداً ، و لم يوفق للتوبة حبط عمله ومات مستوجباً للخلود في العذاب الأليم "[1] .

وذكر الإيجي أن الخوارج أوجبوا عقاب صاحب الكبيرة وتخليده في النار [2].

وقد استدل الخوارج على قولهم في حكم مرتكب الكبيرة بعدة أدلة يمكن تناول أبرزها والرد عليها من خلال المباحث الآتية :

المبحث الثاني :الرد على استدلالهم لحبوط جميع الحسنات والطاعات بالكبائر:

استدل الخوارج لقولهم بحبوط الحسنات بالكبائر بأدلة أبرزها مايلي:

١- قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ** ﴾ [سورة المائدة: آية ٢٧] .

قالوا: ومرتكب الكبيرة ليس بمتق ، فلا يتقبل منه حسنة ما دام مصراً على كبيرته .

٢- قوله تعالى : ﴿ **لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ** ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٦٤].

فهذه الآية وما شابهها دليل على إحباط العمل بالكبائر[3] .

ويرد على استدلالهم بالآية الأولى بأن يقال: ليس المراد بقوله تعالى: ﴿**إنما يتقبل الله من المتقين** ﴾ أن الله لا يقبل إلاّ أعمال المعصومين من الكبائر.

وإنما المراد أن الله يتقبل ممن اتقاه في العمل ذاته ، فلا يقبل إلاّ ما كان خالصاً لوجهه وموافقاً لشرعه .

---

(١) الإرشاد للجويني ص ٣٨٥ .

(٢) انظر المواقف ص ٣٧٦ .

(٣) انظر مشارق أنوار العقول ٢/٣٨٢-٣٨٣ ، منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية ٥/٨٥ .

ثم إن تقوى المؤمنين لربهم متفاوتة ، فليست على درجة واحدة ، وصاحب الكبيرة عنده أصل التقوى وإن كان مقصراً في تحقيق كمالها الواجب .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى على هذه الآية :

" قوله ﴿ **إنما يتقبل الله من المتقين** ﴾ أي ممن اتقاه في ذلك العمل، ليس المراد به الخلو من الذنوب ، ولا مجرد الخلو من الشرك ، بل من اتقاه في عمل قبله منه وإن كانت له ذنوب أخرى ، بدليل قوله : ﴿ **وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ** ﴾ [سورة هود: آيه١١٤] .

فلو كانت الحسنة لا تقبل من صاحب السيئة لم تمحها .

وقد ثبت بالكتاب والسنة المتواترة الموازنة بين الحسنات والسيئات فلو كانت الكبيرة تحبط الحسنات لم تبق حسنة توزن معها "(١).

وأما استدلالهم بقول الله تعالى : ﴿ **لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى** ﴾ .

فليس فيه دليل على حبوط جميع الحسنات بالكبيرة ، غاية ما تدل عليه هذه الآيـة أن المـن والأذى يبطل ثواب الصدقة ، ولاشك أن بعض المعاصي تحبط بعض الأعمال الصالحة ولكن ليس هناك ما يحبط جميع الحسنات إلاّ الردة عن الإسلام والكفر بعد الإيمان .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض ذكره لمذهب أهل الحديث والسنة : " فكذلك لا يزيل الإيمان كله إلاّ الكفر المحض الذي لا يبقى مع صاحبه شيء من الإيمان . قالوا : وهذا هو الذي يحبط جميع الأعمال وأما ما دون ذلك فقد يحـبط بعض العمل ، كما في آية المن والأذى فإنّ ذلك يبطل تلك الصدقة ، لايبطل سائر أعماله "(٢).

---

(١) منهاج السنة ٢٩٦/٥ .

(٢) منهاج السنة ٢٩٨/٥ .

ويقول في موطن آخر :

" فـإنّ الله قـد بين بنصوص معروفة أن الحسنات يذهبن السيئات وأن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ، وأنه يجيب دعوة الداعي إذا دعاه ، وأن مصائب الدنيا تكفر الذنوب وأنه يقبل شفاعة النبي ﷺ في أهـل الكبائر ، وأنه لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ، كما بين أن الصدقة يبطلها المن والأذى وأن الربا يبطل العمل ، وأنه إنما يتقبل الله من المتقين ، أي في ذلك العمل ونحو ذلك.

فجعـل للسيئات ما يوجب رفع عقابها ، كما جعل للحسنات ما قد يبطل ثـوابها ، لكـن ليس شيء يبطل جميع السيئات إلاّ التوبة ، كما أنه ليس شيء يبطل جميع الحسنات إلاّ الردة "[1] .

فمرتكب الكبيرة يجتمع فيه طاعة ومعصية وحسنة وسيئة كما قال تعـالى : ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [سورة هود: آية ١١٤]

" فـدل ذلك على أنه في حال إساءته يفعل حسنات تمحو إساءاته وإلا لو كانت السيئات قد زالت قبل التوبة ونحوها لم تكن الحسنات قد أذهبتها"[2] .

وممـا يدل على هذا الأصل حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : أتـدرون ما المفلس ؟ قالوا المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع ، فقال : إن المفلـس مـن أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا ، وأكل مال هذا ، وسفك دم هذا ، وضرب هذا ، فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته ، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم ، فطرحت عليه ثم طرح في النار "[3] .

---

(١) الكيلانية ٤٨٣/١٢ ضمن مجموع الفتاوى .

(٢) منهاج السنة ٣٩٨/٣ .

(٣) رواه مسلم في كتاب البر و الصلة برقم ٢٥٨١ .

فثبت أن الظالم له حسنات بعد ظلمه وارتكابه الكبيرة وأنها باقية لم تحبطها مظالمه ، وأنه يلقى الله بها ، فيستوفي المظلوم منها حقه[1] .

ثم يقول أخيراً: إن القول بأن كبيرة واحدة تحبط جميع الأعمال الصالحة التي قام بها العبد حتى إيمانه، هذا من الظلم والسفه الذي يتنزه الله سبحانه وتعالى عنه ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا ﴾ [سورة النساء: آية ٤٠]، وقال تعالى : ﴿ ولايظلم ربك أحداً ﴾ فالله عزَّ وجلَّ عدل حكيم جواد كريم ، لا يبطل حسنات عبده وأعماله الصالحة بمجرد المعاصي أو كبائر لا تخرج من الملة[2] .

المبحث الثالث :الرد على استدلالهم لوجوب تعذيب مرتكب الكبيرة وعدم العفو عنه:

استدل الخوارج لقولهم بوجوب تعذيب مرتكب الكبيرة وإنفاذ وعيده وأنه لا يمكن أن يعفو الله عنه ولا أن يرحمه بأدلة أبرزها مايلي :

١- قوله تعالى : ﴿ لَا تَخۡتَصِمُواْ لَدَيَّ وَقَدۡ قَدَّمۡتُ إِلَيۡكُم بِٱلۡوَعِيدِ ٢٨ مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ [سورة ق: آية ٢٨ -٢٩] .

٢- قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ﴾ [سورة الرعد: آية ٣١] .

قالـــوا فيجب إنفاذ وعيده ، فلو عفا عن صاحب الكبيرة المتوعد لكان في ذلك إخلاف وعيده وتكذيب أخباره[3] .

ورأوا أن القول بجواز إخلاف وعيده لأهل الكبائر يغري بمعصية الله[4].

---

(١) انظر مجموع الفتاوي ٣٩٧/٣ .

(٢)انظر الإيمان الأوسط لشيخ الإسلام ابن تيمية ٤٨٢/٧-٤٩٥ ، شرح المقاصد ١٤٢/٥-١٤٧ ، الأربعين للرازي ٢٣٩/٢-٢٤٠ الوعد والوعيد بين أهل السنة ومخالفيهم ص ٦٠٥-٦٠٦ .

(٣) انظر الموجز لأبي عمار الإباضي ٨٤/٢ - ٨٥ ، المواقف للإيجي ص ٣٧٦ .

(٤) انظر مشارق أنوار العقول ١٤٩/٢ ، الحق الدامغ للخليلي ص ٢٢٦ - ٢٢٧ ، المواقف ص ٣٧٦ .

والرد عليهم في هذه المسألة بأن يقال :

لاشك أن الله تعالى لا يخلف وعده لأوليائه بالجنة ، كما لا يخلف وعيده لأعدائه بالنار ، وقد أخبر تعالى أنَ الكافرين هم أصحاب النار ، وأنهم لن يخرجوا منها ، وأنه لن يغفر لمن مات على الشرك .أمّا من مات من عصاة الموحدين فإن إنفاذ وعيد الله تعالى لهم متوقف على توفر شروطه وانتفاء موانعه ، كالعلم والاختيار وغير ذلك ، ولذا فإنا لا نجزم بنفوذ الوعيد في حق المعين من مرتكبي الكبائر ، وإن كنا نقول لابد أن يعذب الله تعالى بعضاً من عصاة الموحدين في النار تحقيقياً لما جاء في النصوص من ذلك .

ولذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

" وبهذا يتبين أنا نشهد بأن ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [النساء: آية ١٠] على الإطلاق والعموم ، ولا نشهد لمعين أنه في النار ، لأنا لا نعلم لحوق الوعيد له بعينه ، لأن لحوق الوعيد بالمعين مشروط بشروط وانتفاء موانع ، ونحن لا نعلم ثبوت الشروط وانتفاء الموانع في حقه ، وفائدة الوعيد بيان أن هذا الذنب سبب مقتض لهذا العذاب ، والسبب قد يقف تأثيره على وجود شرطه ، وانتفاء مانعه" [(١)].

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله عشرة أسباب تزول بها عقوبة الذنب منها التوبة والحسنات ، والمصائب ، وشفاعة الشافعين ، وعفو الله ومغفرته وغيرها[(٢)] .

---

(١) الكيلانية ٤٨٣/٢ - ٤٨٤ ضمن مجموع الفتاوى .

(٢) انظر الإيمان الأوسط ٤٨٧/٧ - ٥٠١ ضمن مجموع الفتاوى .

والحق أنه لا يصح القطع بوجوب إنفاذ الله وعيده في حق كل مرتكبي الكبائر من الموحدين ، كما لا يصح القول بأن الله تعالى يغفر لجميع المذنبين فلا يعذب منهم أحداً ، بل يقال إن من مات مصراً على كبيرة من الموحدين فإنه تحت مشيئة الله تعالى ، إن شاء تفضل عليه وعفا عنه ابتداءً وأدخله الجنة بلا عذاب ، وإن شاء عذبه ، وإن عذبه فإنه لا يخلده ، لأن النار لا يخلد فيها موحد .

وفي الحديث أن النبي ﷺ قال لعصبة من أصحابه " بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوا في معروف ، فمن وفّى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عاقبه "(١) .

وفي الحديث الآخر يقول النبي ﷺ " من وعده الله على عمل ثواباً فهو منجزه له ، ومن وعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار "(٢) .

والقول بعفو الله تعالى عن بعض المذنبين الموحدين ومغفرته لهم والتجاوز عن كبائرهم ، ليس فيه إخلاف لوعيده ، لأن وعيده تعالى معلق بالمشيئة حيث قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [سورة النساء: آية ٤٨] فالشرك لا يغفره الله تعالى ، ولا يخلف وعيده في تعذيب أهله ، وما دون الشرك من الذنوب والمعاصي معلقة مغفرته بمشيئة الله تعالى ، فمن شاء عفا عنه ومن شاء عذبه .

---

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان ، الباب الحادي عشر برقم ١٨ ومسلم بنحوه في كتاب الحدود برقم ١٧٠٩ .

(٢) رواه ابن أبي عاصم في السنة برقم ٩٦٠ وحسنه الألباني في تخريجه له ٤١٦/٢ .

وإذا عفا الله تعالى عن بعض المذنبين فلا يقال إنه قد أخلف وعيده ، وكذب في أخبـاره ، لأن الله تعالى لم يخبرنا أنه سيعذب كل مرتكب كبيرة بعينه ، بل توعد سبحانه أهل الكبائر ، وجعل من ارتكب كبيرة مستحقاً للعذاب ، وأما إنفاذ العذاب والوعيد فهو موقوف على تحقق الشروط وانتفاء الموانع ، وأخبر سـبحانه أنه سيغفر لبعضهم ، وعليه فلا يكون في المغفرة لبعض المذنبين خلفاً لوعيده العام .

ثم إنـه لـو سُـمي عفو الله تعالى عن بعض مستحقي العذاب من عصاة المـوحدين ومغفرته لهم خلفاً للوعيد فإنه لا يضر ، لأن إخلاف الوعيد فضل وكرم والله تعالى أكرم الأكرمين ، وأجود الأجودين ، وهو العفو الغفور الرحيم فلا يذم بإخلاف وعيده بل يمدح .

وفي هذا يقول الإمام ابن القيم رحمه الله :

" والله لا يخلـف وعده ، وأما الوعيد فمذهب أهل السنة كلهم أن إخلافه كرم ، وعفو ، وتجاوز ، يمدح الرب تبارك وتعالى ويثني عليه به ، فإنه حق له ، إن شـاء تـركه ، وإن شاء استوفاه . والكريم لا يستوفي حقه ، فكيف بأكرم الأكرمين ، وقد صرح سبحانه في غير موضع بأنه لا يخلف وعده ، و لم يقل في موضع واحد لا يخلف وعيده "[1] .

والعجيب أن الإباضية من الخوارج يكابرون في ذلك ، ويتعسفون في صرف النصوص عن ظاهرها لتوافق أصولهم ، ومن ذلك تكلفهم في تحريف معنى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [سورة النساء: آية ٤٨] حيث جعلوا المغفرة لما دون الشرك خاصة بالصغائر لمن اجتنب الكبائر[2] ، وأحياناً يجعلون المغفرة لما دون الشرك خاصة بالتائبين[3].

(١) حادي الأرواح ص ٤٢١ ، وانظر مدارج السالكين ١/٤٢٧ - ٤٢٨ .

(٢) انظر الموجز لأبي عمار الإباضي ١/٩١ .

(٣) انظر مشارق أنوار العقول ٢/١٥٣ ، الحق الدامغ ص ٢١٨ .

وكل هذا من التنطع والتمحل في صرف النص عن حقيقته ، فلا يصح حمل المغفرة في الآية على الصغائر إذا اجتنبت الكبائر ، لأن هذا أمر مقطوع به ، بوعد الله الكريم حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿ **إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا** ﴾ [سورة النساء: آية ٣١] فكل من اجتنب الكبائر كفرت عنه سيئاته[1] ، ولو كان الأمر كما زعم أولئك لكان معنى قوله تعالى: ﴿ **ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء** ﴾ أنه يغفر صغائر بعض مجتنبي الكبائر ، ولا يغفر صغائر آخرين ممن اجتنب الكبائر لأنه علق المغفرة لهم بمشيئته ، وهذا يعارض وعده الكريم بمغفرة سيئات كل من اجتنب الكبائر كما قال سبحانه: ﴿ **إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلاً كريما** ﴾ .

وبهـذا يتبـين لنا فساد حملهم مغفرة ما دون الشرك المذكورة في الآية على الصغائر لمن اجتنب الكبائر .

وأما زعمهم بأن مغفرة ما دون الشرك خاصة بالتائبين فلا يصح لأن التائب يغفـر لـه حـق الشـرك ، والآيـة خصـت المغفـرة بما دون الشرك لمن شاء الله المغفرة له ، فدل على أنها في حق غير التائبين ، وأنها في الذنوب كلها خلا الشرك .

يقول الإمام ابن عبد البر في هذه الآية :

" ومعلـوم أن هـذا بعد الموت لمن لم يتب ، لأن الشرك ممن تاب منه قبل الموت وانتهى عنه غفر له ، كما تغفر الذنوب كلها بالتوبة جميعاً "[2] .

ويقول البيهقي رحمه الله تعليقاً على هذه الآية :

---

(١) انظر تفسير ابن كثير ٧٥٧/٢ ، فتح القدير للشوكاني ٤٥٧/١ .

(٢) التمهيد لابن عبد البر ١٦/١٧ .

" يعـــني مـــا دون الشرك لمن يشاء بلا عقوبة ، وقد يعاقب بعضهم على ما اقترف من الذنوب ، ثم يعفو عنه ويدخل الجنة "[١] .

ويقول شيخ الإسلام رحمه الله في هذه الآية :

" فـــلا يجـــوز أن تكون في حق التائبين ... فإنّ التائب من الشرك يغفر له الشرك أيضاً بنصوص القرآن واتفاق المسلمين ، وهذه الآية فيها تخصيص وتقييد ، خص فيها الشرك بأنه لا يغفره وما عداه لم يجزم بمغفرته بل علقه بالمشيئة فقال: ﴿ **ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء** ﴾ .

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن هذه كما تَرُد على الوعيدية من الخوارج والمعتزلة ، فهي ترد أيضاً على المرجئة الواقفة ، الذين يقولون : يجوز أن يعذب كـــل فاسق فلا يغفر لأحد ، ويجوز أن يغفر للجميع فإنه قد قال: ﴿ **ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء** ﴾ فأثبت أن ما دون ذلك هو مغفور لكن لمن يشاء ، فلو كـــان لايغفره لأحد بطل قوله : ﴿**ويغفر ما دون ذلك**﴾ ولو كان يغفره لكل أحـــد بطل قوله: ﴿ **لمن يشاء** ﴾ فلما أثبت أنه يغفر ما دون ذلك ، وأن المغفرة هـــي لمن يشاء دل ذلك على وقوع المغفرة العامة مما دون الشرك لكنها لبعض الـــناس وحينئذ فمن غفر له لم يعذب ، ومن لم يغفر له عذب ، وهذا مذهب الصـــحابة والســـلف والأئمة ، وهو القطع بأن بعض عصاة الأمة يدخل النار وبعضهم يغفر له ... "[٢].

وأخيراً يقال إن القول بأن الله تعالى يعفو عن بعض عصاة الموحدين ليس فيه إغراء بالذنوب والمعاصي ، لأنا نقول إن الله سبحانه وتعالى سيعذب بعضهم في

---

(١) الاعتقاد للبيهقي ص ١٠٦ .

(٢) مجموع الفتاوى ١٦/١٨-١٩ .

النار والشخص المعين لا يعلم هل هو ممن يعذب أم يغفر له فيبقى بين الخوف والرجاء فشمول " الوعيد وتعريض الكل للعقاب ، وظن الوفاء بالوعيد ، فيه من الزجر والردع مالا يخفى "[1] .

المبحث الرابع :الرد على استدلالهم لقولهم بخلود أهل الكبائر في النار :

استدل الخوارج على قولهم بخلود أهل الكبائر من عصاة الموحدين في النار ، وعدم خروجهم منها بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة .

ولعلي أكتفي بذكر بعضها مع الرد على استدلالهم بها مما يغني عن إيراد جميعها لتشابه مآخذها ، فمما استدلوا به مايلي :

١- قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [سورة النساء: آية ١٤] .

ومثلها قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾ [سورة الجن: آية ٢٣] قالوا فالآية صريحة بالخلود في النار لكل من عصى الله ورسوله[2] .

٢- قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [سورة البقرة: آية ٨١] .

قالوا : فكل من أصر على كبيرة فقد أحاطت به خطيئته وحبطت حسناته فجزاؤه الخلود في النار[3] .

---

(١) المواقف للإيجي ص ٣٧٦ ، وانظر شرح المقاصد ١٥١/٥ - ١٥٢ .

(٢) مشارق أنوار العقول ١٤٤/٢ - ١٤٧ ، الحق الدامغ ص ٢١٣ .

(٣) مشارق أنوار العقول ١٤٤/٢ ، الحق الدامغ ص ٢٠٣ .

٣- قوله تعالى ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ [سورة المائدة: آية ٣٧] .

قالوا فهذا دليل على أن من دخل النار فإنه لا يخرج منها[١] .

٤-قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۞ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ ٱلدِّينِ ۞ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ ﴾ [سورة الانفطار: آية ١٤] .

قالوا : فلو كانوا يخرجون منها لزم أن يغيبوا عنها ، والفجور شامل للشرك وغيره[٢] .

٥- قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [سورة النساء: آية ٩٣].

قالوا فلما توعد القاتل بالخلود في النار ،والقتل كبيرة دون الشرك ، دل على خلود أهل الكبائر في النار[٣] .

٦- ومما استدلوا به أيضاً الأحاديث الدالة على الخلود في النار أو على تحريم دخـــول الجنة على من عمل بعض الكبائر كقوله ﷺ: " من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً فيها أبداً"[٤] الحديث .

وحديث: " لا يدخل الجنة نمام "[٥] ونحوها من الأحاديث[٦] .

---

(١) انظر الموجز لأبي عمار الإباضي ٢/٨٩ .

(٢) مشارق أنوار العقول ٢/١٤٥ ، وانظر الحق الدامغ ص ٢٢٣ .

(٣) انظر الموجز ٢/٨٩ ، مشارق أنوار العقول ٢/١٤٤ ، الحق الدامغ ص ٢١٣ .

(٤) رواه البخاري في كتاب الطب باب شرب السم برقم ٥٧٧٨ ، ومسلم بنحوه في كتاب الإيمان رقم ١٧٥ .

(٥) رواه مسلم في كتاب الإيمان رقم ١٦٨ .

(٦) انظر الاستدلال بهذه الأحاديث وغيرهـــا على خلود مرتكب الكبيرة في النار وعدم دخوله الجنة في الحق الدامغ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، مشارق أنوار العقول ٢/١٤٧ .

ويرد على استدلالاتهم على خلود مرتكب الكبيرة في النار وعدم دخوله الجنة بما يلي :

أولا : أما استدلالهم بقوله تعالى : ﴿ **وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ** ﴾ [سورة النساء: آية ١٤]

وقوله تعالى : ﴿ **وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا** ﴾ [سورة الجن: آية ٢٣] .

فالجـــواب عـــن ذلك أن يقال إن هاتين الآيتين ليس فيهما دليل على تخليد مرتكب الكبيرة في النار لأن المراد بالمعصية فيهما المعصية الكفرية التي فيها رد التوحيد ، والاعتراض على شرع الله ، وعدم الرضا به ، ونحو ذلك[١] .

يقول ابن الجوزي على آية النساء " قوله تعالى ﴿ ومن يعص الله ﴾ فلم يرض بقسمه يدخله ناراً ، فإن قيل : كيف قطع للعاصي بالخلود ؟ فالجواب أنه إذا رد حكم الله ، وكفر به كان كافراً مخلداً في النار"[٢] .

ويقــول في آيــة ســورة الجن ﴿ **ومن يعص الله ورسوله** ﴾ " بترك الإيمان والتوحيد"[٣] . وبنحو ذلك فسرها القرطبي وقال في قوله " أبداً " "دليل على أن العصيان هنا هو الشرك ، وقيل : هو المعاصي غير الشرك ، ويكون معنى ﴿ **خالدين فيها أبداً** ﴾ إلا أن أعفو أو تلحقهم شفاعة ... "[٤] .

---

(١) انظر معالم التتريل للبغوي ٤٠٥/٤ ، تفسير ابن كثير ٧٢٧/٢ ، ١٣٨/٧ ، فتح القدير للشوكاني ٣١٠/٥ .

(٢) زاد المسير ٢٢/٢ .

(٣) زاد المسير ١٣٥/٨ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢٧/١٩ .

وبهـــذا يتبين أنه لا يصلح حمل المعصية في هاتين الآيتين على عموم المعاصي للنصوص الأخرى التي تبين أن ما دون الشرك من المعاصي لا يخلد صاحبها في النار بل يعذب – إن عذب – بقدر ذنبه ، ثم يخرج منها ويدخل الجنة[1] .

وأنها إن حملت على عموم المعاصي فلابد أن يقيد الخلود بالنصوص الأخرى الدالة على خروج من عذب من أهل الكبائر من النار بشفاعة الشافعين أو بعفو أرحم الراحمين ، ويفسر الخلود بطول المكث . والله أعلم .

ثانياً : وأما استدلالهم بقوله تعالى ﴿ **بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ** ﴾ [سورة البقرة: آية ٨١] .

فالجواب : أن يقال المراد بالسيئة في هذه الآية الشرك في قول عامة المفسرين ، فقد فسرها بذلك الطبري ونقله عن أبي وائل ومجاهد وقتادة وعطاء ....[2]

كمـــا فسرها بذلك ابن الجوزي ونسبه إلى ابن عباس وعكرمة وأبي العالية ومقاتل وغيرهم ...[3]

وفسرها بذلك القرطبي ونقله عن عطاء[4] .

وكـــذا ابن كثير ونسبه إلى ابن عباس والحسن والربيع بن أنس وغيرهم ، وذكـــر عـــن ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً قوله في قوله تعالى : ﴿ **بلى من كسب سيئة ...** ﴾ قال : "أي عمل مثل أعمالكم وكفر بمثل ما كفرتم به حتى يحيط به كفره ... "[5] .

---

(١) انظر موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة ٦٧٩/٢ .

(٢) انظر تفسير الطبري ١٧٩/٢ – ١٨٠ .

(٣) انظر زاد المسير ٩٤/١ .

(٤) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٥/٢ .

(٥) انظر تفسير ابن كثير ١٨٦/١ .

فتبين بذلك أن المراد بالسيئة في هذه الآية سيئة الشرك ، لأنها هي التي تحيط بصاحبها حتى تحبط عمله وتجعله مخلداً في النار ، وعليه فلا يصح الاستدلال بهذه الآية على كل سيئة ، لأن سيئات الكبائر التي دون الشرك لا تحيط بصاحبها ، ولا تزيل توحيده وإيمانه ، فلا تجعله مخلداً في النار .

ثالثاً : وأما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ **يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها ولهم عذاب مقيم** ﴾ ونحوها من الآيات الدالة على عدم الخروج من النار .

فالجواب : أن هذه الآية ونحوها إنما هي في الكفار ، فإذا نظرنا في هذه الآية مثلا وجدنا ما قبلها يدل على أن المراد بهم الكفار ففي الآية السابقة لها يقول تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ [سورة المائدة: آية ٣٦] ثم قال تعالى : ﴿ **يريدون أن يخرجوا من النار وماهم بخارجين منها ولهم عذاب مقيم** ﴾ فهذا دليل على أن المراد بهم الكفار وهذا هو الذي ذكره المفسرون بل وذكره القرطبي عن جابر بن عبد الله ﷺ [١].

رابعاً : وأما استدلالهم بقوله تعالى ﴿ **وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ۝ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ ٱلدِّينِ ۝ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ** ﴾ [سورة الانفطار: آية ١٤ -١٦] .

فالجواب : أن يقال إن لفظ الفجار عام فيحمل هنا على الكفار ، لأنه ذكرهم في مقابل الأبرار ، قال الإمام الطبري : " المراد بالفجار : الذين كفروا

---

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٦/١٥٢ ، تفسير ابن كثير ٣/٩٠ .

برهم"[1] . وذكر ابن الجوزي قولين في المراد بالفجار أحدهما : أنهم المشركون ، والآخـــر أنهم الظلمة ثم ذكر أن قوله تعالى: ﴿ **وماهم عنها بغائبين** ﴾ دال على تخليد الكفار[2] . وعلى كل حال فالآية لا تدل على تخليد مرتكبي الكبائر من أهل التوحيد في النار ، بل الكفار هم المتوعدون بالخلود في النار بخلاف عصاة الموحدين ، فقد وردت نصوص كثيرة تجعلنا نقطع بعدم خلودهم فيها[3] .

خامساً : وأما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ **وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا** ﴾ [سورة النساء: آية٩٣] ونحوها من الآيات الدالة على تخليد بعض مرتكبي الكبائر في النار ، فالجواب عنها بأن يقال :

اختلف العلماء في تأويلها فمنهم من قال إنها في حق من قتل مؤمناً لأجل أنه مؤمن ، ومنهم من قال : إنها في حق المستحل ،ومنهم من قال إنها في حق من لم يتب لقوله تعالى: ﴿ **إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا** ﴾ [سورة الفرقان آية ٧٠].

وقيل إن ما ذكر هو جزاؤه إن جازاه ، وقيل هذا وعيد ، والخلف في الوعيد كرم كما قيل :

وإني متى أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

وقيل غير ذلك[4] .

---

(١) تفسير الطبري ١٨٢/٢٤.

(٢) انظر زاد المسير ٢١٦/٨ .

(٣) انظر موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة ٦٧٨/٢ .

(٤) انظر زاد المسير لابن الجوزي ١٠٠/٢ - ١٠١ ، الجامع لأحكام القرآن ٣١٨/٥ - ٣١٩ ، تفسير ابن كثير ٨٤٧/٢ - ٨٥٠ .

فقـــتل المؤمن عمداً من كبائر الذنوب ، وقاتل المؤمن عمداً مستحق للوعيد الشـــديد في النار ، لكن لا يقطع عليه بذلك ، ولا يقال - على تقدير دخوله النار - إنه لن يخرج منها ، يقول الإمام ابن كثير رحمه الله :

" وبتقديـــر دخـــول القاتل النار ... فليس بمخلد فيها أبداً ، بل الخلود هو المكـــث الطويل ، وقد تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ أنه يخرج من النار من كان في قلبه أدنى مثقال ذرة من إيمان .

.. وأما مطالبة المقتول القاتل يوم القيامة فإنه حق من حقوق الآدميين ، وهي لا تسقط بالتوبة ، ولكن لابد من ردها إليهم ، ولافرق بين المقتول والمسروق مـــنه ، والمغصـــوب منه ، والمقذوف ، وسائر حقوق الآدميين ، فإنّ الإجماع منعقد على أنها لا تسقط بالتوبة ، ولكنه لابد من ردها إليهم في صحة التوبة ، فـــإن تعذر ذلك فلابد من المطالبة يوم القيامة ، ولكن لايلزم من وقوع المطالبة وقوع المجازاة ، إذ قد يكون للقاتل أعمال صالحة تصرف إلى المقتول أو بعضها ، ثم يفضـــل له أجر يدخل به الجنة ، أو يعوض الله المقتول بما يشاء من فضله من قصور الجنة ونعيمها ، ورفع درجته فيها ونحو ذلك والله أعلم "[1] .

والمقصود أن من دخل النار من أهل الكبائر الموحدين لايخلدون في النار بل لابد أن يخرجوا منها لأن النار لا يخلد فيها موحد وعليه فلابد أن يفسر الخلود المذكـــور في هـــذه الآية وما شابهها مما جاء في حق أهل الكبائر يفسر بالمكث الطويل .

ونقل القرطبي عن النحاس قوله في كتابه " معاني القرآن " :

---

(١) تفسير ابن كثير ٢/٨٥٠ باختصار .

" الخلود لا يقتضي الدوام قال الله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ﴾ [سورة الأنبياء: آية ٣٤] الآية وقال تعالى: ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ﴾ [سورة الهمزة: آية ٣]

وقال زهير : ..... ولا خالداً إلاّ الجبال الرواسيا

وهــذا كله يدل على أن الخلد يطلق على غير معنى التأبيد ، فإنّ هذا يزول بــزوال الدنــيا ، وكذلك العرب تقول : لأخلدن فلانا في السجن ، والسجن يــنقطع ويفنى ، وكذلك المسجون ، ومثله قولهم في الدعاء ، خلّد الله ملكه، وأبّدَ أيامه "[1] .

سادساً : وأما ما استدلوا به من الأحاديث فما كان فيه من ألفاظ التخليد والتأبيد في النار لمرتكبي بعض الكبائر كحديث " من قتل نفسه بحديده فحديدته في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً "، فإنه يجب تفسيره بنحو ما سبق في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾ [سورة النساء: آية ٩٣] وأن الخلود في حق من دخل النار من عصاة الموحدين يراد به المكث الطويل لا عدم الخروج .

وأمــا الأحاديــث التي فيها وعيد لمرتكبي بعض الكبائر بعدم دخول الجنة كحديث " لا يدخل الجنة نمام " ونحوه فلها توجيهات عنــد العلماء أحسنها ما يلي :

١- لا يدخل الجنة في الوقت الذي يدخلها من لم يرتكب هذا الذنب .
٢- لا يدخل الجنة أي بعض الجنان التي هي أعلى وأشرف وأكثر نعيماً ، لا أنه لا يدخل شيئاً من تلك الجنان .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٥/٣١٩ .

٣- أن في الكلام شرطاً ، أو استثناء مقدراً ، والتقدير : لا يدخل الجنة إن عذبه ، أو لا يدخل الجنة إلا أن يغفر له ، والمقصود بالنفي هنا : نفي الدخول الأولي ، أي : الذي لم يسبقه عذاب(١).

سابعاً : إن الأحاديث الصحيحة دلت على أن ناساً يخرجون من النار بعدما دخلوها ، وهؤلاء لا يمكن أن يكونوا كفاراً مشركين ، لأن الله تعالى أخبر أن المشرك لا يغفر له وأن الكافرين هم أهل النار الذين لا يخرجون منها : قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ [سورة النساء: آية ٤٨] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [سورة البقرة: آية ١٦٧] .

وقال تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ [سورة المائدة: آية ٣٧] .

فدل على أن المخرجين من النار هم أهل الكبائر الموحدين الذين قضى الله تعالى بتعذيبهم على جرمهم ثم يخرجهم بعد ذلك بشفاعة الشافعين أو برحمته تعالى كما دلت على ذلك الأحاديث النبوية ففي حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : " يدخل الله أهل الجنة الجنة يدخل من يشاء برحمته ، ويدخل أهل النار النار ثم يقول : انظروا من وجدتم في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه فيخرجون منها حُمساً قد امتحشوا ، فيلقون في نهر الحياة أو الحيا فينبتون فيه كما تنبت الحبَّة في حَمِيل السيل "(٢) .

---

(١) انظر هذه التوجيهات وغيرها في : التوحيد لابن خزيمة ص ٢٣٧ - ٢٤١ ، مجموع الفتاوى ٧/ ٦٧٨ ، ٢٨/٥٠٠ ، ٣٢٩/١٠، لوامع الأنوار البهية ٣٧٠/١ - ٣٧١ ، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة ٦٨٤/٢ - ٦٨٥ .

(٢) رواه البخاري في كتاب الرقاق باب صفة الجنة والنار برقم ٦٥٦٠. ورواه مسلم ، واللفظ له في كتاب الإيمان برقم ١٨٤ .

وفي الحديث الآخر الذي رواه أنس بن مالك ﷺ وفيه أن الله عزَّ وجلَّ يقول : " وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن منها من قال لا إله إلاّ الله " [1] .

وفي الحديث الآخر : " فيقول الله عزَّ وجلَّ : شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ، و لم يبق إلاّ أرحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط ، قد عادوا حمماً ، فيلقيهم في نهر في أفواه الجنة يقال له نهر الحياة ، فيخرجون كما تخرج الحبَّة في حميل السيل ، ألا تروها تكون إلى الحجر أو إلى الشجر ما يكون إلى الشمس أصيفر وأخيضر ، وما يكون منها إلى الظل يكون أبيض ؟ قالوا : يارسول الله كأنك ترعى بالبادية قال " فيخرجون كاللؤلؤ في رقابهم الخواتم يعرفهم أهل الجنة ، هؤلاء عتقاء الله الذين أدخلهم الله الجنة بغير عمل عملوه ، ولا خير قدموه ، ثم يقول : ادخلوا الجنة فما رأيتموه فهو لكم ، فيقولون : ربنا أعطيتنا ما لم تعط أحداً من العالمين ، فيقول : لكم عندي أفضل من هذا ، فيقولون :ياربنا أي شيء أفضل من هذا ؟ فيقول : رضاي فلا أسخط عليكم بعده أبداً"[2] .

فكيف يقال بعد هذه الأحاديث إن من دخل النار من أهل التوحيد ممن ارتكب كبيرة فإنه لا يخرج منها ، وكيف تصادر كل هذه الأحاديث الصريحة في خروج أهل لا إله إلاّ الله من النار .

ومما يدعو للدهشة والاستغراب زعم أحد الخوارج الإباضية المعاصرين أن الذي جرأ الناس على ارتكاب ما حرم الله اعتقاد ما دلت عليه النصوص الشرعية ، وقال به سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان من خروج عصاة الموحدين من النار وفي هذا يقول :

---

(١) رواه البخاري في كتاب التوحيد باب كلام الرب عزَّ وجلَّ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم برقم ٧٥١٠.

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم ١٨٣ .

" ومـــن أمعن النظر في أحوال الناس يتبين له أن اعتقاد انتهاء عذاب العصاة إلى أمد ، وانقلابهم بعده إلى النعيم جرّأ هذه الأمة - كما جرأ اليهود من قبل - علـــى انـــتهاك حـــرم الدين ، والتفصي عن قيود الفضيلة ، والاسترسال وراء شهوات النفس واقتحام لجج أهوائها "[1] .

ويمكن الرد على هذا الكلام بما يلي :

أولاً : إن الـــذي يقرأ هذا الكلام ليتساءل : إذا كان الذي جرّأ هذه الأمة على المعاصي هو اعتقاد انتهاء عذاب العصاة إلى أمد ثم دخولهم الجنة، فما الذي جـــرّأ أكثر الناس على الكفر بالله تعالى وكثير منهم لا يؤمن بجنة ولا نار ولا بعث أصلاً ؟ !

ثانـــياً : إن القـــارئ يتساءل أيضاً : هل الخوارج الإباضية الذين يعتقدون حتمـــية دخـــول مـــن مـــات على كبيرة النار وعدم خروجه منها ، هل هم معصـــومون ، وهـــل اعتقادهم هذا جعلهم كالملائكة لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ؟!

ثالـــثاً : هل المؤمن العاقل الذي يوقن ويقطع بوعد الله ووعيده ، ويعلم أنه بإصـــراره على المعصية قد عرض نفسه للوعيد وأنه يستحق العذاب من الله تعالى ، ولو ساعة واحدة ، هل يجرؤ على ارتكاب ما حرم الله لمجرد هذا الاعتقاد ، أم أن الذي جرأه ضعف إيمانه وقلة خشيته لربه ، واستيلاء الغفلة عليه ؟

رابعـــاً: إن قائـــل هذا الكلام السابق نظر من زاوية واحدة ، وهي ظنه أن إشـــاعة عقـــيدة الخوارج في مرتكب الكبيرة هي التي تردع الناس عن ركوب المعاصي .

---

(١) الحق الدامغ للخليلي ص ٢٢٦ .

ولكن يقال: إن ردع الناس وزجرهم عن ارتكاب المعاصي لا يكون بالغلو والبدعة والطرق المخالفة للسنة ، وإنما يكون وفق ما وجه إليه الشرع المطهر .

خامســـاً : إن هذا القول يوقع الموحد المتورط في معصية وتضعف نفسه عن تـــركهافي القنوط من رحمة الله تعالى ، وموقف الخوارج من هذا العاصي تشبه حال الراهب حينما سأله ذاك الرجل الذي قتل تسعة وتسعين نفساً هل له من تـــوبة ؟ فقال الراهب : ليست لك توبه ، فقتله فكمل به المائة ، ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدل على رجل عالم : فقال : إنه قتل مائة نفس فهل له من توبة؟ فقال : نعم ومن يحول بينه وبين التوبة[1] ؟ الحديث .

ووجـــه الاستشهاد بالحديث أن هذا الراهب استعظم المعصية حتى جعلها أعظم من أن تسعها التوبة ، قال الحافظ ابن حجر في فوائد هذا الحديث :

وفيه : فضل العالم على العابد لأن الذي أفتاه أولا بأن لا توبة له غلبت عليه العبادة فاستعظم وقوع ما وقع من ذلك القاتل من استجرائه على قتل هذا العدد الكثير، وأما الثاني فغلب عليه العلم فأفتاه بالصواب ، ودله على طريق النجاة "[2] .

ووجه التشابه بين هذا الراهب والخوارج أن هذا الراهب جعل تلك المعصية أعظم من أن تسعها التوبة إلى الله تعالى ، وكذا الخوارج جعلوا جرم من مات مصراً على كبيرة أعظم من أن تسعها رحمة الله أو تنالها مغفرته .

سادســـاً: إن القول بأن الله لا يغفر لمن لقيه على كبيرة ولا يرحمه، فيه تألي على الله تعالى وتحجير لمغفرته ورحمته ، وبغي وعدوان، وهذا من أعظم الذنوب والمعاصي . وقد ورد في الحديث عن أبي هريرة ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ

---

(١) رواه البخاري في كتاب الأنبياء باب ٥٤ ، حديث رقم ٣٤٧٠ ، ومسلم في كتاب التوبة برقم ٢٧٦٦.

(٢) فتح الباري ٦/٦٤٢ .

يقول : " كان رجلان في بني إسرائيل متواخيين ، فكان أحدهما يذنب والآخر مجتهد في العبادة ، فكان لا يزال المجتهد يرى الآخر على الذنب فيقول : أقصر ، فوجده يوماً على ذنب فقال له : أقصر، فقال : خلّني وربي أبعثت عليّ رقيباً؟ فقال : والله لا يغفر الله لك ، أو لا يدخلك الجنة ، فقبض أرواحهما ، فاجتمعا عند رب العالمين ، فقال لهذا المجتهد ، كنت بي عالماً ، وكنت على ما في يدي قادراً ؟ وقال للمذنب : اذهب فادخل الجنة برحمتي ، وقال للآخر : اذهبوا به إلى النار " قال أبو هريرة : والذي نفسي بيده لتكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته "[1] .

سابعاً : إن القول الحق الوسط هو قول سلف هذه الأمة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وهو :

أن مرتكب الكبيرة مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، فهو مؤمن ناقص الإيمان ، فليس إيمانه كاملا كما تقوله المرجئة ، ولا زائلاً كما تقوله الخوارج والمعتزلة . ثم هو إن مات مصراً على كبيرته فإنه مستحق للعذاب عند ربه ، ولكن لا يقطع بإيقاعه به ، بل هو تحت مشيئة الله تعالى ، إن شاء عفا عنه ابتداء وأدخله الجنة ، وإن شاء عذبه بجرمه، وإن عذبه فإنه لا يخلده ، بل يخرج من النار بشفاعة الشافعين ، أو برحمة أرحم الراحمين لأن النار لا يخلد فيها موحد ، كما دلت على ذلك النصوص الشرعية .

فأهل السنة والجماعة لم يُقَنِّطوا الناس من رحمة الله ، و لم يُجَرِّؤهم على معصية الله ، بل جعلوهم بين الخوف والرجاء ، خوف عقاب الله تعالى ورجاء مغفرته ورحمته، فالعاصي كما هو بحاجة إلى من يخوفه فهو بحاجة أيضاً إلى من يفتح له باب الرجاء والأمل في قبوله وعدم إحباط حسناته .

(١) رواه أبو داود في كتاب الأدب باب في النهي عن البغي حديث رقم ٤٩٠١ .

أما الخوارج فإنما لديهم منهج التخويف فقط ، ولذا قال بعض السلف:" من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق ، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ ، ومن عـــبده بالخوف وحده فهو حروري ، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد " (١).

والجمع بين الخوف والرجاء هو الذي دلت عليه الدلائل الشرعية كما قال تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ﴾ [سورة الزمر: آية ٩] وقال تعالى: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [سورة السجدة: آية ١٦] وغير ذلك من الآيات .

ويحسن أن نختم هذا المبحث في الرد على الخوارج وعلى من شُغف برأيهم بما رواه الإمام مسلم بسنده عن يزيد الفقير قال : كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج ، فخرجنا في عصابة ذوي عدد ، نريد أن نحج ، ثم نخرج على الناس قال : فمررنا على المدينة ، فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم جالساً إلى سارية عن رسول الله ﷺ قال : فإذا هو قد ذكر الجهنميين . قال : فقلت له : يا صاحب رسول الله ماهذا الذي تحدثون والله يقول: ﴿ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٩٢] و ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا ﴾ [سورة السجدة: آية ٢٠] فما هذا الذي تقولون ؟

قال : نعم : أتقرأ القرآن ؟ فقلت : نعم . قال : فهل سمعت بمقام محمد عليه السلام يعني الذي يبعثه الله فيه ؟ قلت : نعم . قال : فإنه مقام محمد ﷺ المحمود

---

(١) العبودية لشيخ الإسلام ابن تيمية ١٠/٢٠٧ ضمن مجموع الفتاوى .

الذي يخرج الله به من يخرج . قال : ثم نعت وضع الصراط ومرَّ الناس عليه قال : وأخاف أن لا أكون أحفظ ذاك . قال : غير أنه قد زعم أن قوماً يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها . قال : يعني فيخرجون كأنهم عيدان السماسم . قال : فيدخلون نهراً من أنهار الجنة ، فيغتسلون فيه ، فيخرجون كأنهم القراطيس ، فرجعنا قلنا : ويحكم أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ . فرجعنا ، فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد"(١) .

* * *

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم ١٩١ مكرر .

الفصل الثالث :عقيدة الخوارج في الشفاعة :

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث :

التمهيد : حقيقة الشفاعة عند أهل السنة والخوارج :

الشفاعة من الشفع وهو ضد الوتر ، فكأن الشافع ضم سؤاله إلى سؤال المشفوع له ، من شفع يشفع شفاعة فهو شافع وشفيع والمشفع بكسر الفاء الذي يقبل الشفاعة ، والمشَفَّع الذي تُقبل شفاعته، والشافع : الطالب لغيره يتشفع به إلى المطلوب [1] .

والشفاعة قسمان :

شفاعة منفية وهي التي تطلب من غير الله ، وكذا الشفاعة في حق المشركين كما قال تعالى: ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَـٰعَةُ جَمِيعًا ﴾ [سورة الزمر: آية ٤٤] .

وقال تعالى: ﴿ مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [سورة غافر: آية ١٨].

وأما الشفاعة المثبتة فلها شرطان وهما : إذن الله للشافع أن يشفع ، ورضاه عن المشفوع له كما قال تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴾ [سورة طه: آية ١٠٩] وقال تعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [سورة البقرة: آية٢٥٥] وقال تعالى: ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ [سورة الأنبياء: آية ٢٨] [2].

والشفاعة المثبتة لها أنواع . وقد أثبت الخوارج منها الشفاعة للمؤمنين في تعجيل دخولهم الجنة وفي رفع درجاتهم وزيادة ثوابهم .

---

(١) انظر الصحاح للجوهري ١٢٣٨/٣ ، لسان اللسان ٦٨١/١، ترتيب القاموس ٧٣٠/٢-٧٣١، لوامع الأنوار البهية ٢٠٤/٢ .

(٢) انظر مجموع الفتاوى ١١٨/١-١١٩ .

يقول شيخ الإسلام رحمه الله عنهم :

" زعموا أن الشفاعة إنما هي للمؤمنين خاصة في رفع الدرجات "(١) .

ويقول إنهم: " لم ينفوا الشفاعة لأهل الثواب في زيادة الثواب "(٢) .

ولـــذا نجد السالمي - وهو من الخوارج الإباضية - يقول في تعريفه للشفاعة إنها: " طلب تعجيل دخول الجنة أو زيادة درجة فيها من الرب عزَّ وجلَّ لعباده المؤمنين "(٣) .

وفي مختصر تاريخ الإباضية أن الشفاعة عند الإباضية " لا ينالها إلاّ من مات منهم على الوفاء والتوبة النصوح "(٤) .

ويقول علي يحيى معمر الإباضي :

" شـــفاعة الرسول ﷺ ، ثابتة ، وهي قسمان : الشفاعة الكبرى يوم القيامة لبدء الحساب ، ولدخول المسلمين الجنة وهي المقام المحمود الذي يختص به نبينا محمد ﷺ والشفاعة الصغرى،ولا تكون إلاّ للمؤمنين الموفين بزيادة الدرجات "(٥).

وبهذا نعلم أن الخوارج يحصرون الشفاعة في ثلاثة أنواع :

١- الشفاعة العظمى للبدء في حساب الناس يوم القيامة .

٢- الشفاعة في دخول أهل الجنة الجنة .

٣- الشفاعة في رفع درجات أهل الجنة فوق منازلهم .

ويبقى السؤال هنا : ما موقف الخوارج من الشفاعة لأهل الكبائر من عصاة الموحدين الذين دخلوا النار ؟ والجواب على ذلك يظهر في المباحث الآتية .

---

(١) مجموع الفتاوى ٣١٤/١ .

(٢) مجموع الفتاوى ١١٦/١ ، وانظر ١٤٨/١ من المرجع نفسه .

(٣) مشارق أنوار العقول ١٣١/٢ .

(٤) مختصر تاريخ الإباضية ص ٦٦ .

(٥) الإباضية دراسة مركزة ص ٥١ .

المبحث الأول : موقف الخوارج من الشفاعة لأهل الكبائر :

يـرى الخـوارج أن الشفاعة إنما هي للأتقياء – كما سبق– وليست لأهل الكبائـر من عصاة الموحدين الذين ماتوا بلا توبة من ذنوبهم الكبيرة، لأن من الأصول المقررة لديهم أن من مات مصراً على كبيرة فإن مأواه النار – قطعاً – خالداً فيها أبداً ، ولا يخرج منها لا بشفاعة الشافعين ولا برحمة أرحم الراحمين ، بـل إنه في الخلود كالمشركين مهما كانت لديه من أعمال صالحة ، وحسنات جليله ما دام لقي الله تعالى بكبيرة واحدة .

يقول شيخ الإسلام رحمه الله :

" ولكن كثيراً من أهل البدع والخوارج والمعتزلة أنكروا شفاعته لأهل الكبائر فقالـوا : لا يشفع لأهل الكبائر ، بناء على أن أهل الكبائر عندهم لا يغفر الله لهم ولا يخرجهم من النار بعد أن يدخلوها لا بشفاعة ولا غيرها "(١) .

ويقول عبد العزيز الثميني من الخوارج الإباضية :

" فمن زعم أن الشفاعة تكون لأهل الكبائر لزمه القول بأنهم يدخلون الجنة ، وأن الأمة كلها في الجنة ، وذلك خلاف ما في الكتاب والسنة من أن من الأمة مخلدين في النار ، وهم أهل الكبائر الميتون عليها غير التائبين منها "(٢) .

وفي هذا يقول السالمي الإباضي :

شفاعة الرسول للتقي   من الورى وليس لشقي

ثم يشرح ذلك بقوله :

---

(١) مجموع الفتاوى ٣١٨/١ وانظر مجموع الفتاوى ٤٨٠/١٢ ، ٨/١٠ ومقالات الإسلاميين ١٦٨/١ ، ٢٠٤ .

(٢) شرح قصيدة النونية ص ٣٠٢ عن كتاب دراسات إسلامية في الأصول الإباضية لبكير بن سعيد أعوشت ص ٧٦ .

" أي شـفاعة نبينا محمد ﷺ مقصورة على التقي من المكلفين ، والتقي: هو من جانب المحرمات وأدى الواجبات ، فلا شفاعة لغيره من الأشقياء"(١) وفسر الشقي بأنه " من مات مصراً على كبيرة "(٢) .

وبهـذا يتبين أن الخوارج ينفون الشفاعة لأهل الكبائر فكل من مات مصراً على كبيرة فلا تنفعه شفاعة بل هو مخلد في نار جهنم والعياذ بالله.

المبحث الثاني : أدلة الخوارج على نفي الشفاعة لأهل الكبائر والرد عليها :

أولاً :أدلة الخوارج على نفي الشفاعة لأهل الكبائر:

اسـتدل الخوارج لقولهم في نفي الشفاعة لأهل الكبائر من عصاة الموحدين بأدلة أبرزها ما يلي :

١- قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ [سورة الأنبياء: آية ٢٨] قالوا : فالآية صريحة في قصر الشفاعة على من ارتضاه الله ، وصاحب الكبيرة غير مرضي عند الله(٣) .

٢- قوله تعالى : ﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [سورة غافر: آية ١٨] قالوا : فالآية نفت الشفاعة عن الظالم وهذا اسم لكل من ظلم نفسه أو ظلم غيره (٤)، ومثل هذه الآية قوله تعالى : ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾ [سورة المدثر: آية ٤٨] وغيرها من الآيات التي تنفي الشفاعة(٥) .

---

(١) مشارق أنوار العقول ١٣٢/٢ .

(٢) المرجع السابق ١٣٤/٢ .

(٣) انظر المرجع السابق ١٣٢/٢-١٣٣ .

(٤) انظر مشارق أنوار العقول ١٣٣/١ .

(٥) انظر مجموع الفتاوى ١١٦/١ .

٣- وذكروا حديثاً لفظه " ليست شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي " [(١)].

٤- الأدلة القاطعة على تخليد أهل الكبائر في النار[(٢)] .

ثانياً: الرد على استدلالات الخوارج على نفي الشفاعة عن أهل الكبائر:

يمكـــن الـــرد على استدلالات الخوارج على نفي الشفاعة عن أهل الكبائر بمايلي :

أولاً : إن اســـتدلالهم بالآيات النافية للشفاعة يجاب عنه بأنها في حق الكفار والمشركين ، ولا يدخل فيها عصاة الموحدين .

يقول الإمام الآجرى :

" إن المكذب بالشفاعة أخطأ في تأويله خطأ فاحشاً . خرج به عن الكتاب والسنة، وذاك أنه عمد إلى آيات من القرآن نزلت في أهل الكفر، أخبر الله عزَّ وجلَّ أنهم إذا دخلو النار ، أنهم غير خارجين منها ، فجعلها المكذب بالشفاعة في المـــوحدين ، و لم يلتفت إلى أخبار رسول الله ﷺ في إثبات الشفاعة أنها إنما هي لأهل الكبائر ، و القرآن يدل على هذا "[(٣)] .

فأهل السنة يقولون: إن جميع الآيات النافية للشفاعة يراد بها شيئان :

" أحدهما : أنها لاتنفع المشركين كما قال تعالى في نعتهم: ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ۝ قَالُواْ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ۝ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ۝ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ۝ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ۝ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ ۝ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾ [سورة المدثر: آية ٤٢-٤٨] فهؤلاء نفى عنهم نفع شفاعة الشافعين لأنهم كانوا كفاراً .

---

(١) ذكره الربيع بن حبيب في فصل الأخبار المقاطيع عن جابر بن زيد من الجامع الصحيح ص٢٧٩ .

(٢) انظر مشارق أنوار العقول ١/١٣٥،١٣٣ .

(٣) الشريعة للآجري ٢/١٤٤ .

والثاني : أنه يراد بذلك نفي الشفاعة التي يثبتها أهل الشرك ، ومن شابههم من أهل البدع ، من أهل الكتاب والمسلمين الذين يظنون أن للخلق عند الله من القدر أن يشفعوا عنده بغير إذنه ، كما يشفع الناس بعضهم عند بعض ، فيقبل المشفوع إليه شفاعة شافع لحاجته إليه رغبة ورهبة ، وكما يعامل المخلوق المخلوق بالمعاوضة .... "[1] .

ثانياً : أمّا استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ [سورة الأنبياء: آية ٢٨] فالمقصود بمن ارتضى أي " الذين ارتضاهم لشهادة أن لا إله إلا الله " كما قال ابن عباس رضي الله عنهما[2] .

وصاحب الكبيرة الموحد هو من أهل شهادة أن لا إله إلا الله فيكون ممن ارتضاه الله لإيمانه فهو من هذا الوجه مرضي عنه وهو من وجه كونه مرتكباً لكبيرة مسخوط عليه ، وهذا صحيح على أصل أهل السنة والجماعة من اجتماع الطاعة والمعصية في المؤمن ، وكذا التقوى والفجور والخير والشر والسنة والبدعة ونحو ذلك .

يقول السفاريني :

" لا يسلم لهم زعمهم أن الفاسق غير مرضي مطلقاً بل هو مرضي من جهة الإيمان والعمل الصالح وإن كان مبغوضاً من جهة الذنوب والعصيان وارتكاب القبائح بخلاف الكافر فإنه ليس بمرضي مطلقاً لعدم الأساس الذي تبنى عليه الحسنات "[3] .

---

(١) قاعدة في التوسل والوسيلة ١/١٤٩-١٥٠ ضمن مجموع الفتاوى .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ٢٤٤٩/٨ وانظر الدر المنثور ٥٦٩/٤ وذكر فيه أنه رواه ابن المنذر وابن جرير والبيهقي .

(٣) لوامع الأنوار البهية ٢١٧/٢ - ٢١٨ .

ويقول ابن حزم :

" لا حجة لهم فيها ، لأن من أذن الله في إخراجه من النار وأدخله الجنة، وأذن للشافع في الشفاعة له في ذلك فقد ارتضاه " [1] .

ثالثاً : وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [سورة غافر: آية ١٨] فيجاب عن ذلك بأن يقال إن المراد بالظلم هنا الظلم الأكبر الذي هو الشرك كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [سورة لقمان: آية١٣] فالظالمون في هذه الآية هم المشركون الكافرون بالله تعالى[2] .

يقول الإمام الطبري رحمه الله على هذه الآية :

" ما للكافرين بالله يومئذ من حميم يحم لهم فيدفع عنهم عظيم ما نزل بهم من عذاب الله، ولا شفيع يشفع لهم عند ربهم فيطاع فيما شفع ويجاب فيما سأل "[3].

ويقول الحافظ ابن كثير رحمه الله :

" أي ليس للذين ظلموا أنفسهم بالشرك بالله من قريب منهم ينفعهم ولا شفيع يشفع فيهم بل قد تقطعت بهم الأسباب من كل خير "[4] .

رابعاً : وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾ [سورة المدثر: آية ٤٨] .

فالجواب عن ذلك ، أن يقال إن الآية في حق الكافرين ، وسياق الآيات التي قبلها يدل على ذلك فإنه تعالى قال : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ

---

(١) الفصل لابن حزم ٣٦٨/٢ .

(٢) انظر زاد المسير ٧٤/٧ .

(٣) تفسير ابن جرير ٣٠٢/٢٠ .

(٤) تفسير ابن كثير ١٢٠/٧ .

نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ ﴿٤٧﴾ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾ [سورة المدثر: الآيات ٤٢- ٤٨] ومعلوم أنه لا يكذب بيوم الدين مؤمن .

قال الإمام ابن كثير على هذه الآية :

" أي من كان متصفاً بمثل هذه الصفات فإنه لا تنفعه يوم القيامة شفاعة شافع فيه ، لأن الشفاعة إنما تنجع إذا كان المحل قابلا فأما من وافى الله كافراً يوم القيامة فإنه له النار ولا محالة خالداً فيها "[١] .

بل إن جملة من العلماء استدلوا بهذه الآية على ثبوت الشفاعة في إخراج الموحدين المذنبين من النار .

يقول الإمام القرطبي رحمه الله على هذه الآية :

" هذا دليل على صحة الشفاعة للمذنبين ، وذلك أن قوماً من أهل التوحيد عذبوا بذنوبهم ، ثم شفع فيهم فرحمهم الله بتوحيدهم والشفاعة، فأخرجوا من النار ، وليس للكفار شفيع يشفع فيهم ... " [٢] .

وذكر الإمام الآجري أن الكفار إذا دخلوا النار ثم رأوا خروج من دخلها من المذنبين الموحدين بشفاعة الأنبياء والملائكة والشهداء والعلماء والمؤمنين يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين " وأيقنوا أنه ليس شافع يشفع لهم ، ولا صديق حميم يغني عنهم من عذابهم شيئاً ، قال الله عز وجل في أهل الكفر لما نضجوا

---

(١) تفسير ابن كثير ٧٣٦/٨ .

(٢) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ٨٠/١٩ وانظر زاد المسير ١٥٣/٨ .

بالعذاب وعلموا أن الشفاعة لغيرهم قالوا ... ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ الآية [سورة الأعراف: آية ٥٣] وقال عز وجل ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ۝ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ۝ قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ۝ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ ۝ فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ۝ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾ [سورة الشعراء: آية ٩٤ -١٠١].

وقال عز وجل في سورة المدثر وقد أخبر أن الملائكة قالت لأهل الكفر: ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ۝ قَالُواْ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ۝ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ۝ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ۝ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ۝ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ ۝ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾ [سورة المدثر: آية ٤٢-٤٨] .

قال محمد بن الحسين رحمه الله تعالى : هذه كلها أخلاق الكفار فقال عز وجل:﴿ **فما تنفعهم شفاعة الشافعين** ﴾ فدل على أن لابد من شفاعة وأن الشفاعة لغيرهم لأهل التوحيد خاصة ... "[١] .

خامساً : وأما الحديث الذي ذكروه وهو " ليس شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي "

فهو حديث مكذوب لا تصح نسبته للنبي ﷺ[٢] .

---

(١) الشريعة للآجري ١٤٥/٢ .

(٢) انظر موقف المتكلمين ٢٣٦/١ - ٢٣٧ . وحمله الباقلاني على فرض ثبوته على الكبائر التي هي ردة وكفر . انظر التمهيد للباقلاني ص ٤١٩- ٤٢٠ .

سادساً: وأما ما ذكروه من أن القول بالشفاعة لأهل الكبائر ينافي الأدلة القاطعة على تخليدهم في النار وعدم خروجهم منها .

فيجاب عن ذلك بأنه لا تعارض بينهما ، فقد سبق بيان أن الخلود لا يلزم منه عدم الخروج بل يدل على المكث الطويل ، وخروجهم من النار بالشفاعة لا ينافي دخولهم فيها .

فكيف بعد هذا يصح أن نجعل الآيات النافية للشفاعة للكفار أن تجعل في حق الموحدين المذنبين ؟! وكيف يساوى بين الموحد والمشرك في المنع من الشفاعة وعدم الانتفاع بها ؟!

فمن دخل النار بذنبه من أهل التوحيد فقد تحقق فيه الوعيد ، وليس في الأدلة ما يدل على عدم خروج من دخل من أهل التوحيد النار بل يخرجون منها بشفاعة الشافعين أو برحمة أرحم الراحمين كما سبق بيان ذلك .

سابعاً : إن الأدلة قد تضافرت وتواترت في الشفاعة لأهل الكبائر من الموحدين ومن هذه الأدلة مايلي :

١- عن أنس بن مالك ﷺ عن النبي ﷺ قال : " يخرج قوم من النار بعد ما مسهم منها سفع فيدخلون الجنة فيسميهم أهل الجنة الجهنميين"[(١)].

٢- وعن أنس ﷺ قال سمعت النبي ﷺ يقول : " إذا كان يوم القيامة شُفِّعت فقلت : يارب أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة فيدخلون ، ثم أقول أدخل الجنة من كان في قلبه أدنى شيء " فقال أنس : كأني أنظر إلى أصابع رسول الله ﷺ "[(٢)] .

---

(١) رواه البخاري في كتاب الرقاق ، باب صفة الجنة والنار برقم ٦٥٥٩ .

(٢) رواه البخاري في كتاب التوحيد باب كلام الرَّبِّ عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم برقم ٧٥٠٩.

٣- وعـــن أبي سعيد ﷺ قال قال رسول الله ﷺ " أما أهل النار الذين هم أهلـــها فـــإنهم لا يموتـــون فيها ولا يحيون ، ولكن ناساً أصابتهم النار بذنوبهم - أو قال بخطاياهم - فأماتهم إماتة ، حتى إذا كانوا فحماً أذن في الشفاعة ، فجيء بهم ضبائر ضبائر فبثوا على أنهار الجنة ، ثم قيل يا أهل الجنة أفيضوا عليهم ، فينبتون نبات الحبة في حميل السيل "[١] .

٤- وعن أنس ﷺ في حديث الشفاعة الطويل وفيه :

" فـــيقال يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع لك ، وسل تعط ، واشفع تشفع فأقول : يارب أمتي أمتي ، فيقال : انطلق فأخرج منها من كان في قلـــبه مثقال شعيرة من إيمان ، فأنطلق فأفعل ثم أعود فأحمده بتلك المحامـــد ثم أخر له ساجداً فيقال : يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع لك وســـل تعـــط واشفع تشفع فأقول : يارب أمتي أمتي ، فيقال : انطلق فأخــــرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة أو خردلة من إيمان ، فأنطلق فأفعل ثم أعود فأحمده بتلك المحامد ثم أخر له ساجداً فيقال يامحمد ارفع رأســـك ،وقل يسمع لك ، وسل تعط ، واشفع تشفع ، فأقول يارب أمتي أمتي فيقول انطلق فأخرج من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال حبة من خـــردل من إيمان فأخرجه من النار ، فأنطلق فأفعل - الحديث وفيه - ثم أعـــود الرابعة فأحمده بتلك المحامد ثم أخر له ساجداً فيقال : يامحمد ارفع رأسك ، وقل يسمع ، وسل تعطه ، واشفع تشفع ، فأقول يارب ائـــذن لي فيمن قال : لا إله إلا الله ، فيقول وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن منها من قال لا إله إلا الله "[٢] .

---

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم ١٨٥ .

(٢) رواه البخاري في كتـــاب التوحيد ، باب كلام الرَّبِّ عز وجل مع الأنبياء وغيرهم برقم ٧٥١٠ ومسلم بنحوه في كتاب الإيمان حديث ١٩٣ مكرر .

٥- حـــديث جابر بن عبد الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : " إن الله يخرج ناساً من النار فيدخلهم الجنة "[١] .

٦- وروى مسلم بسنده عن يزيد الفقير قال : كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد أن نحج ثم نخرج على الناس، قال : فمررنا على المدينة فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم - جالس إلى سارية - عن رسول الله ﷺ قال : فإذا هو قد ذكر الجهنميين ، قال : فقلت له : يا صاحب رسول الله ماهذا الذي تحدثون ؟ والله يقول : ﴿ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٩٢] و ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا ﴾ [سورة السجدة: آية ٢٠] فما هذا الذي تقولون ؟ قال: فقال : أتقرأ القرآن ؟ قلت نعم: قال: فإنه مقام محمد ﷺ المحمود الذي يخرج الله به من يخرج قال ثم نعت وضع الصراط ومر الناس عليه،قال: وأخاف أن لا أكون أحفظ ذاك،قال: غير أنه قد زعم أن قوماً يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها... إلى أن قال: فرجعنا فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد"[٢].

٧- وعـــن أنس ﷺ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي "[٣].

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم ١٩١ مكرر .

(٢)رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم ١٩١ مكرر .

(٣)رواه أحمد ٤٣٩/٢٠ برقم ١٣٢٢٢، طبع مؤسسة الرسالة ، وأبو داود في سننه كتاب السنة باب في الشفاعة ، برقم ٤٧٣٩ ، والحاكم في مستدركه ٦٩/١ وقال صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه بهذا اللفظ وصححه الألباني في صحيح الترمذي ٢٩٥/٢ .

ثامناً: إن الشفاعة في إخراج أهل الكبائر الموحدين من النار متفق عليها بين سلف الأمة ولا ينكرها إلا مبتدع ضال[1].

يقول شيخ الإسلام رحمه الله:

" وأما شفاعته لأهل الذنوب من أمته فمتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم وأنكرها كثير من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة والزيدية ، وقال هؤلاء : من يدخل النار لا يخرج منها لا بشفاعة ولا غيرها ، وعند هؤلاء ما ثم إلا من يدخل الجنة فلا يدخل النار ، ومن يدخل النار فلا يدخل الجنة ، ولا يجتمع عندهم في الشخص الواحد ثواب وعقاب . وأما الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر الأئمة كالأربعة وغيرهم فيقرون بما تواترت به الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ أن الله يخرج من النار قوماً بعد أن يعذبهم الله ما شاء أن يعذبهم يخرجهم بشفاعة محمد ﷺ ، ويخرج آخرين بشفاعة غيره ، ويخرج قوماً بلا شفاعة "[2] .

المبحث الثالث: موقف الخوارج من أحاديث الشفاعة لأهل الكبائر :

لما أنكر الخوارج الشفاعة في إخراج أهل الكبائر الموحدين من النار واجهوا أحاديث كثيرة تثبت ما نفوه ، وتقرر ما أنكروه وقد أبطلوا الأخذ بتلك الأحاديث بالمسالك الآتية :

١-أنها غير صحيحة بل موضوعة .

٢-أنها على فرض صحتها فإنها أحاديث آحاد لا تفيد القطع فلا يؤخذ بها في العقائد .

٣-أنها معارضة بنصوص نفي الشفاعة وتعذيب أهل الكبائر .

---

(١)انظر مجموع الفتاوى ١/١١٦ ، ٤/٣٠٩ .

(٢) التوسل والوسيلة ١/١٤٨ - ١٤٩ ضمن مجموع الفتاوى .

٤-أنها محمولة على التائبين[1] .

ويرد عليهم بمايلي :

أولاً : أن أحاديث الشفاعة في إخراج أهل الكبائر الموحدين من النار صحيحة ، وقد روى بعضها البخاري ومسلم ، بل نص بعض العلماء على تواترها[2] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

" إن أحاديث الشفاعة في أهل الكبائر ثابتة متواترة عن النبي ﷺ "[3] .

ثانياً : إن قولكم إن أخبار الآحاد لا تفيد القطع ولا توجب العلم فليس على إطلاقه بل إن خبر الواحد إذا احتفت به القرائن فإنه يوجب العلم على مذهب جمهور أهل العلم المحدثين والفقهاء والمتكلمين[4] .

يقول الإمام أبو المظفر السمعاني بعد أن ذكر أن مذهب أهل الحديث والسنة القول بإفادة خبر الواحد المحتفة به القرائن العلم قال :

" وإنما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال ولا بد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به ، شيء اخترعته القدرية والمعتزلة ، وكان

---

(١) انظر مشارق أنوار العقول ٢/١٣٣ - ١٣٦ ويلاحظ أن هذه التأويلات مستوحاة من تأويلات المعتزلة لنصوص الشفاعة لأهل الكبائر كما عند القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة ص ٦٧٢ - ٦٧٣ ، ٦٨٩- ٦٩١.

(٢) انظر حكاية التواتر في التمهيد للباقلاني ص ٤١٩ ، مجموع الفتاوى ١٦/١٨ ، شرح العقيدة الطحاوية ٢٩٠/١ ، تفسير ابن كثير ٣٦١/٢ ، نظم المتناثر ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٣) مجموع الفتاوى ٤٠٩/٤ .

(٤) انظر في تأييد هذا القول وترجيحه الأحكام للآمدي ٣٢/٢ ، الأحكام لابن حزم ١٠٨/١ العدة للقاضي أبي يعلى ٩٠٠/٢ - ٩٠١ ، الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٣٨ ، مقدمة التفسير ضمن مجموع الفتاوى ٣٥١/١٣ - ٣٥٢ ، مختصر الصواعق لابن القيم ٣٥٩/٢ - ٣٦٠. وانظر موقف المتكلمين ١٧٢/١.

قصدهم منه رد الأخبار ، وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت ، و لم يقفوا على مقصودهم من هذا القول"[١].

وقد ذكر بعض العلماء أن من جملة أخبار الآحاد التي تفيد العلم لاحتفاف القـــرائن بهـــا عامة أحاديث الصحيحين البخاري ومسلم لجلالتهما وتقدمهما وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول سوى أحرف يسيرة جداً[٢] .

وأدلة إثبات خبر الواحد العلم مذكورة في كتب الأصول وغيرها[٣] .

ثالثاً : وأما الزعم بأن أخبار الآحاد لا يؤخذ بها في العقائد فهذه بوابة أهل البدع التي دلفوا منها لإبطال أحاديث الرسول ﷺ التي لا توافق مذاهبهم .

والحـــق أنـــه يجب الأخذ بكل حديث صح عن رسول الله ﷺ سواء كان متواتـــراً أم آحـــاداً في جميع أمور الدين من العلميات والعمليات أو ما يسمى بالأصـــول والفروع ، والعقائد والأحكام والشرائع ، وليس لدى المفرقين بين تلك الأمور دليل صحيح[٤] .

يقـــول الحـــافظ بن عبد البر رحمه الله في سياق كلامه عن عمل أهل الفقه والأثر بخبر الواحد قال :

" وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات ، ويعادي ويوالي عليها ، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده ، على ذلك جماعة أهل السنة" [٥] .

---

(١) نقله عنه السيوطي في صون المنطق ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٤ - ١٥، تدريب الراوي ١/١٣٤ ، توضيح الأفكار ١/١٢٣ - ١٢٥ ، إرشاد الفحول ص ٤٩ - ٥٠ ، مجموع الفتاوى ١٨/١٧ ، شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص ٩ .وانظر موقف المتكلمين ١/١٧٦- ١٨٠ .

(٣) انظر الرسالة للشافعي ص ١٧٥ - ١٩٧ ، الأحكام لابن حزم ١/١١١ - ١٢٦ ، مختصر الصواعق ٢/٣٩٤ - ٤٠٠ . وانظر موقف المتكلمين ١/١٨١ - ١٨٥ .

(٤) انظر مجموع الفتاوى ١٩/٢٠٧-٢٠٩ . مختصر الصواعق ٢/٤١٢ - ٤٢٢ .

(٥) التمهيد لابن عبد البر ١/٨ .

ويقول ابن القيم رحمه الله :

" فإن هذه الأخبار لو لم تفد اليقين ، فإن الظن الغالب حاصل منهما ، ولا يمتنع إثبات الأسماء والصفات بها ، كما لا يمتنع إثبات الأحكام الطلبية بها ... ولم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام ولم ينقل عن أحد منهم ألبتة أنه جوز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الأخبار عن الله وأسمائه وصفاته ... " [1] .

رابعاً : وأما قولهم بأن أحاديث الشفاعة في إخراج أهل الكبائر الموحدين من النار معارضة بنصوص تعذيبهم في النار ونفي الشفاعة عنهم . فيقال فيه: سبق بيان أنه لا تعارض بين هذه النصوص عند من وفقه الله تعالى للحق ، فإنّ نصوص الوعيد بالنار لمن عمل بعض الكبائر دالة على استحقاقهم العذاب ، ومن عذب منهم فإنه قد تحقق الوعيد فيه فلا ينافي ذلك خروجه بعد ذلك بالشفاعة .

وأما نصوص نفي الشفاعة فقد سبق بيان أنها في حق المشركين الذين لم تتحقق فيهم شروط الشفاعة ، وأما أهل الكبائر من الموحدين فلا يدخلون في هذه النصوص .

خامساً : وأما زعمهم بأن الشفاعة في أهل الكبائر خاصة في التائبين منهم فهذا من التحريف الظاهر ليوافق مذهبهم في حصر الشفاعة في المؤمنين برفع درجاتهم في الجنة .

وهذا التأويل الفاسد فيه تحكم ظاهر، ومصادرة لأقوال الرسول ﷺ وإبطال للأحاديث الكثيرة المصرحة بخروج قوم من أهل التوحيد دخلوا النار بذنوبهم

---

(١) مختصر الصواعق ٢/٤١٢ .

فيشـــفع لهم فيخرجون منها ويدخلون الجنة ، وهذا دليل على أنهم كانوا غير تائـــبين من ذنوبهم إذ لو كانوا تائبين لم يعذبهم ، ولو كانوا تائبين لقبل توبتهم كمـــا قــــال تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [سورة الشورى: آيه ٢٥] . ولو كانوا تائبين لم يصح وصفهم بأنهم أهل كبائر ، لأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، كما لا يصح أن يوصف بالشـــرك من تاب منه فلا يصح أن يقال: إن الرسول ﷺ يشفع للمشركين، يعني الذين تابوا من الشرك .

وهـــذا يتـــبين لنا فساد زعمهم بأن الشفاعة في أهل الكبائر إنما هي في حق التائبين منهم .

وبعـــد هـــذا فإن مما يدعو للعجب حرص الخوارج ومن سلك سبيلهم من الوعيدية على نفي الشفاعة في إخراج عصاة الموحدين من النار .

وإن المســـلم ليتساءل عن مصلحة الخوارج وهدفهم في حرصهم على رد النصوص الصريحة في ذلك واستماتتهم في تحريفها عن ظاهرها .

ثم مـــا الـــذي يضيرهم في أن تنال رحمة الله تعالى وشفاعة الشافعين موحداً تـــورط في معصية وأدركته المنية قبل أن يوفق للتوبة ، وقد يكون مع ذلك من المـــؤدين للواجبات الحريصين على السنن والمستحبات ، المجتهدين في اجتناب المحـــرمات ، لكنه زلت به القدم ، وغلبته نفسه على معصية - كشرب الخمر مثلا - وقد يكون مع ذلك كارهاً لها ، مجاهداً نفسه في الإقلاع عنها ، ثم توفي قـــبل أن يحصـــل له ما كان يحبه ويرجوه من التوبة النصوح ، فهل من العدل والحكمة أن يقنط أمثال هذا من رحمة الله ، أو أن تحبط أعمالهم الصالحة بمجرد

معصية واحدة ، وهل هذا الاعتقاد والتوجه إلاّ فيمن يفترض في نفسه أو غيره ممن هو على شاكلته العصمة من الموت على كبيرة ، وهل هذا إلاّ فيمن لا يقدر ما يحصل للنفس البشرية من ضعف أمام بعض الشهوات .

فعلـــى قول أولئك الخوارج لو أن شخصاً ارتكب كبيرة وبعد الانتهاء منها بلحظة مات قبل أنّ يتذكر ويرجع فإنّ أعماله حابطة و الجنة عليه حرام .

وهذا القول في الحقيقة فيه نسبة الظلم للرب تبارك وتعالى ، وذلك بزعمهم أن الله تعالى يخلد في النار من كان من أهل طاعته إذا مات مصراً على كبيرة واحدة لا تخرجه من الإيمان ولا توقعه في الشرك ، ومن المعلوم أن الله عزَّ وجلَّ جعل حبوط الحسنات بالشرك لا بالمعاصي التي دون ذلك كما سبق بيان ذلك وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [سورة الزمر: آية ٦٥] .

وقـــد ثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال: " ما من عبد قال لا إله إلاّ الله ثم مـــات على ذلك إلاّ دخل الجنة " قال : أبو ذر : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : "وإن زنى وإن سرق " ثلاثاً[١] .

فلو كانت كبيرة الزنى والسرقة تحبط جميع الحسنات - كما زعم الخورج - لم تكن له حسنة يدخل بها الجنة ، والرسول ﷺ بين أنه يدخل الجنة ،وليس هذا الحديث في التائبين إذ إن التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، ولا يصح وصفه بذنبه الذي تاب منه ، وليس هناك فرق بين التائب من الزنى والسرقة ، أو من الكفر والشرك ، في كون الجميع غير مؤاخذ بما عمل إذا توفرت شروط التوبة ، فدل على أن الحديث خاص فيمن مات على تلك الكبائر التي هي دون الشرك بالله تعالى .

---

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب الثياب البيض برقم ٥٨٢٧ ، ومسلم في كتاب الإيمان برقم ٩٤ .

وفي الحقـــيقة فإنه لا يتجرأ على إنكار ما تواترت به النصوص الشرعية من الشـــفاعة لأهـــل الكبائر في الخروج من النار إلاّ من قل دينه ، وغلبه الهوى ، وضاق ذرعاً بسعة رحمة الله وعفوه ، وإنه لحري بمن كانت هذه حاله وعقيدته أن يحرم من هذا الفضل العظيم ، وقد ورد في الأثر عن أنس بن مالك ﷺ قال : " من كذب بالشفاعة فليس له فيها نصيب "[1] .

وذكر الحافظ ابن حجر عن أنس بن مالك ﷺ قال : " يخرج قوم من النار ولا نكذب بها كما يكذب بها أهل حروراء " يعني الخوارج[2] .

وقد روى اللالكائي بسنده عن حنبل قال : قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد ابن حنبل - ما يروى عن النبي ﷺ في الشفاعة ؟ فقال :

" هذه الأحاديث صحاح نؤمن بها ونقر ، وكل ما روي عن النبي ﷺ بأسانيد جيدة نؤمن بها ونقر ، قلت له : وقوم يخرجون من النار ؟ فقال : نعم ، إذا لم نقر بما جاء به الرسول ودفعناه رددنا على الله أمره ، قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [سورة الحشر: آيه٧] . قلت والشفاعة ؟ قال : كم حديث يروى عن النبي ﷺ في الشفاعة والحوض ، فهؤلاء يكذبون بها ويتكلمون ، وهو قول صنف من الخوارج، وإن الله تعالى يخرج من النار أحداً بعد إذ أدخله ، والحمد لله الذي عدل عنا ما ابتلاهم به "[3] .

* * *

---

(١) رواه الآجري في الشريعة ١٤٧/٢ ، واللالكائي بنحوه برقم ٢٠٨٨ ، ١١١٠/٦ - ١١١١ ، وكذا سعيد بن منصور كما عزاه إليه الحافظ ابن حجر وصحح إسناده ، انظر فتح الباري ٢٠/١١ .

(٢) فتح الباري ٥٢٠/١١ .

(٣) اللالكائي ١١١١/٦ .

الخاتمة :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ... وبعد :

فقد ظهر من خلال هذا البحث علاقة قول الخوارج في الإيمان بمعتقدهم في مرتكب الكبيرة ، كما تبين أن عامتهم يكفرون مرتكب الكبيرة كفر شرك أو كفر نعمة ، على تفصيلات بينهم في ذلك ، وعرفنا أدلتهم والرد عليها في هذه المسألة .

وقد أبرز البحث حكم مرتكب الكبيرة يوم القيامة عند الخوارج وأنهم أجمعوا على حبوط حسناته ،ووجوب تعذيبه وخلوده في النار ، إذا مات من غير توبة .

كما قرروا عدم انتفاعه بالشفاعة فلا تناله شفاعة الشافعين ،ولا رحمة أرحم الراحمين ، بل هو مخلد مع الكافرين .

وفي سياق ذكر أقوال الخوارج ودلائلهم على ما يقولون تظهر أهواؤهم وتكلفاتهم في صرف النصوص الصريحة عن ظاهرها ، وتحريفها عن معانيها الصحيحة .

ومن خلال الرد على الخوارج تظهر قوة حجة أهل السنة والجماعة ووسطيتهم في معتقدهم في مرتكب الكبيرة .

وفي الختام : أسأل الله تعالى أن ينصر دينه ،وكتابه ،وسنة نبيه ،وأن يرزق المسلمين الفقه في الدين ،ويجنبهم مضلات الهوى ،والفتن ،ما ظهر منها وما بطن .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

فهرس المصادر والمراجع :

١- **الإباضـــية** . دراسة مركزة في أصولهم التاريخية ، علي يحيى معمر ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـــ، الناشر مكتبة وهبة ، القاهرة .

٢- **الإحكـــام في أصـــول الأحكام** ، سيف الدين علي الآمدي ، تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـــ ، مؤسسة النور .

٣- **الإحكام في أصول الأحكام**، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، تحقيق أحمد شاكر الطبعة الأولى ١٤٠٠هـــ ، دار الآفاق الجديدة، بيروت .

٤- **الأربعين في أصول الدين**، للفخر الرازي ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة العثمانية ، الهند ١٣٥٣هـــ .

٥- **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد** ، إمام الحرمين أبو المعالي الجويني ، تحقيق د. محمـــد يوسف موسى ، وعلي عبد المنعم عبد الحميد ، الناشر ، مكتبة الخانجي بمصر ١٣٦٩هـــ.

٦- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول** ، محمد بن علي الشوكاني ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ١٣٩٩هـــ .

٧- **الاعـــتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة** ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، طبع السلام العالمية للطبع والنشر والتوزيع.

٨- **اعتقاد فرق المسلمين والمشركين** ، فخر الدين الرازي ، تحقيق علي سامي النشار دار الكتب العلمية .

٩- **أصـــول الدين** ، عبد القاهر البغدادي ، الطبعة الأولى باستانبول ، مطبعة الدولة ١٣٤٦هـــ .

١٠- **الاعتصـــام** ، أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـــ.

١١- **الإيمـــان الأوســـط** ، شـــيخ الإسلام ابن تيمية ، مطبوع ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، الطبعة الأولى ، ١٣٨١هـــ .

١٢- **التبصير في الدين** ، وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة ، لأبي المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

١٣- **تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي** ، جلال الدين السيوطي ، حققه عبد الوهاب عبد اللطيف ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ دار إحياء السنة النبوية .

١٤- **ترتيب القاموس المحيط** ، الطاهر أحمد الزاوي ، دار عالم الكتب بالرياض ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٧هـ .

١٥- **تفسير القرآن العظيم**، للحافظ ابن كثير ، طبعة دار إحياء التراث العربي تصحيح علي شيري ، وطبعة دار الفكر الثانية عام ١٣٨٩هـ.

١٦- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، أبو عمر يوسف بن عبد البر ، طبع وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية ، تحقيق جماعة من العلماء .

١٧- **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل** ، محمد بن الطيب الباقلاني ، تحقيق عماد الدين أحمد بن حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

١٨- **التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل** ، محمد بن إسحاق بن خزيمة .

١٩- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار** ، محمد بن إسماعيل الصنعاني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى عام ١٣٦٦هـ مكتبة الخانجي .

٢٠- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق محمود وأحمد شاكر ، دار المعارف بمصر ،وطبع دار هجر بتحقيق د. عبد الله التركي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .

٢١- **الجامع الصحيح** ، الربيع بن حبيب ، المطبعة العمومية بدمشق ١٣٨٨هـ . الناشر دار الفتح للطباعة والنشر والتوزيع .

٢٢- **جامع العلوم والحكم**، في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الناشر : المؤسسة السعيدية بالرياض .

٢٣- **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح** ، ابن قيم الجوزية ، الطبعة الثالثة ١٣٩٢هـ الناشر : مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة.

٢٤- **الحق الدامغ** ، أحمد الخليلي ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ .
٢٥- **دراســات إســلامية في أصول الإباضية** ، لبكير بن سعد أعوشت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ ، الناشر دار وهبه ، القاهرة .
٢٦- **الــدر المنثور في التفسير بالمأثور** ، جلال الدين السيوطي ، الناشر محمد أمين دمج ، بيروت .
٢٧- **الرد على المنطقيين** ، شيخ الإسلام ابن تيمية ، الناشر عبد الصمد شرف الدين ، المطبعة القيمة بمباي، ١٣٦٨هـ
٢٨- **الرسالة** ، الإمام الشافعي ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .
٢٩- **رسالة في تحكيم القوانين** ، محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ مطابع شركة الصفحات الذهبية .
٣٠- **زاد المســير في علم التفسير** ، أبو الفرج بن الجوزي ، عناية أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .
٣١- **الزواجــر عــن اقتراف الكبائر** ، أبو العباس أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .
٣٢- **السنة**، لابن أبي عاصم ، خرج أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى المكتب الإسلامي .
٣٣- **سنن أبي داود** ، نشر دار السلام ، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ .
٣٤- **سنن الترمذي** ، نشر دار السلام ، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ.
٣٥- **شــرح الأصول الخمسة** ، القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي ، تحقيق د. عبد الكريم عثمان ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤هـ ، مكتبة وهبة بمصر .
٣٦- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم**، لأبي القاسم هبة الله اللالكائي ، تحقيق أحمد سعد حمدان ، دار طيبة للنشر والتوزيع .

٣٧- **شـــرح العقيدة الطحاوية** ، علي بن أبي العز الحنفي ، تحقيق د. عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـــ ، مؤسسة الرسالة .

٣٨- **شرح المقاصد** ، مسعود بن عمر التفتازاني ، تحقيق عبد الرحمن عميرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـــ ، عالم الكتب ، بيروت .

٣٩- **شـــرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر** ، علي بن سلطان القاري ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٣٩٨هـــ .

٤٠- **الشـــريعة** ، أبـــو بكر بن محمد بن الحسين الآجري ، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٩هـــ.

٤١- **الصـــحاح** ، تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الأولي ١٣٧٦هـــ ، القاهرة .

٤٢- **صحيح الإمام البخاري** ، نشر دار السلام ، الطبعة الثانية ١٤٢١هـــ.

٤٣- **صـــحيح مسلم** ، نشر دار السلام ، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـــ ، دار الخير، دمشق ، بيروت .

٤٤- **صـــون المـــنطق والكـــلام عن فن المنطق والكلام** ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تعليق علي سامي النشار ، مكتبة عباس أحمد الباز .

٤٥- **طريق الهجرتين**، للإمام ابن القيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٦هـــ .

٤٦- **العبودية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، مطبوع ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم ، الطبعة الأولى ، الرياض ١٣٨١هـــ .

٤٧- **العدة في أصول الفقه** ، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء ، تحقيق د. أحمد ابن علي مباركي ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـــ ، مؤسسة الرسالة .

٤٨- **فـــتح الـــباري شرح صحيح البخاري** ، الحافظ ابن حجر العسقلاني ، الطبعة الثانية ١٤١٨هـــ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٤٩- فـــتح القديـــر الجامـــع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، محمد بن علي الشوكاني ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٠- **الفـــرق بـــين الفرق** ، عبد القاهر البغدادي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت .

٥١- **الفصل في الملل والأهواء والنحل** ، أبو محمد علي بن حزم الظاهري ، عناية أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .

٥٢- **الكيلانية** ، شيخ الإسلام ابن تيمية ، مطبوع ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم ، الطبعة الأولى ، الرياض ١٣٨١هـ .

٥٣- **لســـان اللســـان** ، تهذيب لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين بن منظور دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .

٥٤- **لوامـــع الأنوار البهية ، وسواطع الأسرار الأثرية بشرح الدرة المضية في عقد الفـــرقة المرضية** ، محمد بن أحمد السفاريني ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ الناشر مؤسسة الخافقين ، دمشق .

٥٥- **مجمـــوع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية** ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم ، الطبعة الأولى ١٣٨١هـ .

٥٦- **مختصـــر تـــاريخ الإباضية** ، أبو الربيع سليمان الباروني ، الطبعة الثانية ، نشر دار الاستقامة ، تونس .

٥٧- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة** ، شمس الدين ابن قيم الجوزية ، اختصار محمد الموصلي ، مكتبة الرياض الحديثة .

٥٨- **مـــدارج الســـالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين** ، شمس الدين ابن قيم الجوزية ، تحقيق محمد حامد الفقي ، ١٣٧٥هـ ، مطبعة السنة المحمدية .

٥٩- **مســـائل الإيمـــان** ، القاضي أبو يعلى ، تحقيق سعود الخلف ، دار العاصمة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٦٠- **المســـتدرك علـــى الصحيحين** ، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، مع تلخيصه للذهبي ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، دار الفكر .

٦١- **مســـند الإمام أحمد** ، الطبعة الأولى ١٣٨٩ ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، دار صادر ، بيروت والطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، من نشر دار الرسالة .

٦٢- **مشـــارق أنوار العقول** ، عبد الحميد حميد السالمي ، تحقيق عبد الرحمن عميرة ، تعليق أحمد الخليلي ، دار الجيل ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

٦٣- **معـــالم الـــتتريل** ، أبو محمد الحسين البغوي ، إعداد وتحقيق خالد العك ومروان سوران ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، دار المعرفة ، لبنان.

٦٤- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** ، أبو الحسن الأشعري ، تحقيق محمد محيي الـــدين عـــبد الحمـــيد ، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ ، نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .

٦٥- **مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث** ، أبو عمرو ابن الصلاح ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨هـ ، بيروت .

٦٦- **مقدمة في التفسير** ، شيخ الإسلام ابن تيمية ، مطبوع ضمن مجموع فتاوى شيخ الإســـلام ابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن ابن قاسم ، الطبعة الأولى ، الرياض، ١٣٨١هـ .

٦٧- **الملـــل والنحل** ، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق محمد سيد الكيلاني ، دار المعرفة ، بيروت .

٦٨- **مـــنهاج الســـنة النبوية** ، شيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق د. محمد رشاد سالم ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

٦٩- **المواقف في علم الكلام**، عبد الرحمن الإيجي ،عالم الكتب ، بيروت .

٧٠- **الموجز** ، لأبي عمار عبد الكافي الإباضي ، تحقيق عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٧١- **موقـــف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة** ، سليمان بن صالح الغصن ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .

٧٢- **نظم المتناثر من الحديث المتواتر** ، أبو الفيض جعفر الحسني الكتاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .

٧٣- **الـــوعد والوعـــيد بين أهل السنة والمخالفين** ، خالد العتيبي ، مطبوع على الآلة الكاتبة .